مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
HARMOON
Araştırmalar Merkezi
For Contemporary Studies

الاقتصاد السياسي تحت حكم العسكر

الحالة السورية بين 1963 - 2010

سمير سعيفان

بحث اقتصادي

مركـــز حرمـون
للدراســات المعاصــرة

هو مؤسّسة بحثية وثقافية مستقلة، لا تستهدف الربح، وتُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية المجتمعية والفكرية والثقافية والإعلامية، وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان.

يحرص المركز على عقد لقاءات حوارية ومناقشات فكرية، حول القضية السورية وما يكتنفها من متغيرات سياسية وإنسانية واجتماعية واقتصادية، وتمتد هذه اللقاءات والمناقشات، لتشمل التأثيرات الإقليمية والدولية، ومواقف الأطراف السورية المختلفة منها، سلطة ومعارضة، مع الرصد الدائم لأدوار الحلفاء الإقليميين والدوليين للفرقاء السوريين، والتقييم المستمر لتطور تلك الأدوار ودرجة فاعليتها في المشهد السوري.

يسعى المركز لأن يكون ميدانًا لتلاقح الأفكار والحوار والتخطيط للبناء، وساحةً للعمل الجدّي المثمر على الصعد كافة، البحثية والسياسية والفكرية والثقافية؛ ويأمل أن يبني علاقة متقدمة بالمجتمع السوري، والعربي عمومًا، تقوم على التأثير الإيجابي فيه والتأثر به في آنٍ معًا.

قسم الدراسات:

يُقدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسة، وتقترح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثيّة العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيّ أصيل ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثيّ العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.

المحتويات

صعود المؤسسة العسكرية في سورية: 3
سورية ضحية الانقلابات العسكرية 4
تغيير سياسي واجتماعي عميق بدءًا من آذار/ مارس 1963 6
الاقتصاد أول ضحايا سلطة العسكر 8
تبدل جزئي في وظائف الاقتصاد منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 10
ثلاث موجات من الانفتاح الاقتصادي بدوافع غير اقتصادية 11
الفساد والإفساد أداة لإنتاج الثروة والسيطرة معًا 13
شمولية اقتصادية فشلت في سورية أيضًا 15
سمات الاقتصاد الذي أنتجه حكم الأسد الأب في سورية 18
الجمود والصمت وقتل القدرة على الإنتاج 21
تبدل سريع في السياسة الاقتصادية بعد تسلّم الأسد الابن 23
الاقتصاد السوري قبَيل الحراك الشعبي آذار/ مارس 2011 26
استخلاص من حالة سورية 31
مراجع البحث 32

صعود المؤسسة العسكرية في سورية:

يرى الدكتور عزمي بشارة، في كتابه (الجيش والسياسة)[1]، أن المؤسسة العسكرية، في المرحلة التي تلت موجة استقلال بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الأولى، بدَت المؤسسةَ الأكثرتنظيمًا، والأقدرعلى الاضطلاع بمهام التحديث، وبدا أن بإمكانها أن تلعب الدور التقدمي المطلوب لتحديث مجتمعاتها الزراعية المتخلفة. وقد أتاحت هذه النظرة للعسكريين أن يشعروا باستقلالهم، وينظروا إلى أنفسهم كمجموعة خاصة وكقوة مستقلة عن المجتمع، تُبلور مصالحها الخاصة، وتتصرف كأنها كتلة معزولة عن المجتمع. ويرى الدكتور بشارة أن «الجيش طبقة اجتماعية ذات ملامح محددة»[2]، وأن أفراد الجيش يشكلون «طبقة وسطى بديلة، في حال ضعف الطبقة الوسطى»[3]، وأنه «في غياب طبقة متوسطة قوية ومنظمة وأيديولوجيا خاصة بها؛ يبرز دور العسكريين مكان هذه الطبقة، لتغيير العلاقات الاجتماعية، وطرح أنفسهم، كممثلين لوحدة الأمة وحمايتها، وكبوتقة صهر للوحدة الوطنية».

لعبت هزيمة الجيوش العربية في حرب فلسطين 1948 وقيام «دولة إسرائيل»، دورًا محرضًا على الانقلابات العسكرية في المشرق العربي، إذ خلقت غضبًا واسعًا ضد النخب التقليدية الحاكمة، في وقتٍ كانت تنمو فيه الأفكار القومية والاشتراكية الانقلابية على الصعيد العالمي، ويتسع نفوذ تنظيماتها السياسية بين فئات المجتمع السوري، وتروج فكرة «التغيير الثوري» و«الشرعية الثورية»، وقد أكسب ذلك الأمر الانقلابات العسكرية قبولًا، أوحالة عدم مواجهة مجتمعية على الأقل. وتمكن العسكرفي سورية من الصعود، بسبب ضعف المؤسسات السياسية التي أقامتها النخب المسيطرة القديمة، بعد خروج فرنسا، وعدم قيام طبقة وسطى جديدة، تنشئ روابط بين طبقة العاملين والفلاحين من جهة، والمدينة والطبقات العليا والنخب الحاكمة من جهة أخرى، وبقي النظام القائم حينذاك يتسم بسيطرة فئات إقطاعية تجارية مدينية صغيرة، بينما كان الجيش المؤسسة الأكثرتنظيمًا، فضلًا عن امتلاكه السلاح، وقد نما دور أبناء الريف فيه، بسبب عزوف أبناء العائلات المدينية الغنية والمتوسطة وحتى الفقيرة عن الانخراط في سلك الضباط، واتجاههم إلى التعليم وإلى المهن العلمية كالطب والمحاماة والهندسة، بينما وجد أبناء الريف، وخاصة الأقليات الفقيرة، في التطوع في الجيش، مصدرًا للدخل، وحدث هذا بسبب السياسة المنفتحة للقيادات المدينية السنّية تجاه الأقليات، إذ لم ترَ في انخراطهم في الجيش أي خطر داهم.

1. عزمي بشارة، الجيش والسياسة، إشكاليات نظرية ونماذج عربية، الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2018، بيروت.
2. لمرجع السابق ص 26
3. المرجع السابق ص 50

سورية ضحية الانقلابات العسكرية

فتح العسكر في سورية عهد الانقلابات العسكرية في الوطن العربي، حيث سجّل العسكر رقمًا قياسيًا في عدد الانقلابات العسكرية، واستولوا على السلطة بالقوة. وقد شهد عام 1949 ثلاثة انقلابات متتالية: انقلاب حسني الزعيم في آذار/ مارس 1949، ثم انقلاب سامي الحناوي في آب/ أغسطس 1949، ثم انقلاب أديب الشيشكلي الأول، في كانون الأول/ ديسمبر 1949، وانقلاب أديب الشيشكلي الثاني، في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1951، وفي 25 شباط/ فبراير 1954، كان هناك انقلاب عسكري آخر، ولكنه نقل السلطة إلى الأحزاب السياسية هذه المرة، وأعاد الحياة الديمقراطية إلى سورية، مع استمرار اهتمام الضباط بالسياسة والسلطة، ثم حدث ما يشبه الانقلاب العسكري، من بعد زيارة سريّة قام بها وفدٌ عسكري مؤلف من مجموعة ضباط المجلس العسكري السوري، من دون تفويض لا من الحكومة ولا من البرلمان، وكان الوفد برئاسة اللواء عفيف البزرة، واتفق الوفد مع جمال عبد الناصر، في 16 كانون الثاني/ يناير 1958، على إقامة وحدة اندماجية بين سورية ومصر، وفق شروط عبد الناصر، وقد فرضها العسكر على الحكومة والبرلمان السوريين، وبدأ بذلك عهد جديد من حكم المخابرات في سورية، ثم جاء انقلاب الانفصال عن مصر، في أيلول/ سبتمبر 1961، الذي قاده العقيد عبد الكريم النحلاوي، وأنهى عهد الوحدة بين سورية ومصر، ثم حدث انقلاب آخر، في 8 آذار/ مارس 1963، جاء بما عُرف بسلطة البعث، ثم حدث انقلاب بعثي داخلي، في 23 شباط/ فبراير 1966، قاده صلاح جديد، أطاح القيادة التاريخية لحزب البعث عن السطة، ثم حدث انقلاب بعثي داخلي أخير، قاده حافظ الأسد، في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، وتغلّب فيه على منافسه صلاح جديد، وكان ذلك آخر انقلاب عسكري ناجح في سورية. أي حدثت عشرة انقلابات في سورية، في مدى عقدين من الزمن: (1949 -1970)، يضاف إليها عدد من المحاولات الانقلابية العسكرية الفاشلة.

كانت معاناة سورية مع حكم العسكر مزدوجةً، فإضافة إلى السمات العامة لنتائج الاستبداد العسكري في البلدان التي حكمها، عانت سورية تطييف المؤسسة العسكرية والأمنية، وصبغها بصبغة طائفية، كان لها أثرها في عملية ترييف الجهاز الإداري للدولة، وفي صياغة السياسات، وفي إدارة قدرة الدولة والاقتصاد وتنظيمهما، وفي تكوين النخب الرأسمالية التي نمت خلال فترة حكم الأسدين الأب والابن. وبحسب الدكتور بشارة، فإن عملية تخريب المؤسسة العسكرية السورية وتطييفها مرت بخمس مراحل أساسية، يستعرضها بشيء من التفصيل (من الصفحة 111 حتى 126)، في كتابه المذكور سابقًا «الجيش والسياسة»، ويمكن أن نوجز هذه المراحل بما يلي:

المرحلة الأولى: هي مرحلة الانتداب الفرنسي على سورية حتى سنة 1946، وقد شكّل فيها السنّة غالبية جيش الشرق (التسمية الفرنسية)، ولكن الفرنسيين شكلوا وحدات خاصة، ذات طابع مذهبي أو إثني قومي، ورثت بعض تأثيراتها مرحلة الاستقلال 1946 – 1954.

المرحلة الثانية: مرحلة 1954 حتى 1963، واتسمت باشتغال الضباط بالسياسة أكثر من اشتغالهم بالأمور العسكرية، وفيها تشكّلت خمس كتل متنافسة، انتهت بإعلان الضباط الوحدةَ مع عبد الناصر، في شباط/ فبراير 1958.

المرحلة الثالثة، وهي المرحلة الأولى للجيش العقائدي: 1963 حتى 1970، وحدث فيها الصراع على أساس مذهبي، بين مجموعات انقلاب 8 آذار 1963، وبدأ التوسع في تجنيد العلويين في الجيش والأمن، وتصفية نفوذ الضباط الآخرين السنّة والدروز والإسماعيليين، حيث سيطر العلويون على المؤسسة العسكرية والأمنية. ثم

برز الصراع ضمن النخبة العلوية المسيطرة، بين صلاح جديد وحافظ الأسد الذي حسم الصراع لمصلحته، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1970.

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة الثانية للجيش العقائدي، ومرّت بمرحلتين: الأولى بين 1970 و1973، وهي مرحلة إعادة بناء الجيش استعدادًا للحرب مع إسرائيل؛ والأخرى بين 1973 – 1983، وهي مرحلة بناء جيش عقائدي يسيطر عليه العلويون، ومرحلة الصراع مع الإخوان المسلمين.

المرحلة الخامسة: مرحلة ما بعد 1983 وتكريس مبايعة حافظ الأسد بالدم، وتكريس شعار «**قائدنا إلى الأبد ... الأمين حافظ الأسد**»، وتكريس توزيع حصص العشائر العلوية في المراكز العسكرية والأمنية والمدنية، وتكريس توزيع المراكز المدنية على المكونات، بحسب المذاهب والمناطق (وزارات، عضوية مجلس الشعب، المجالس المحلية، قيادات شعب الحزب وفروعه) وتضخيم عدد الجيش، ليصل إلى نصف مليون عسكري، في بلد كان عدد سكانه لا يزيد عن 13 مليون نسمة، واستكمل النظام السياسي بنيته الزبائنية.

تغيير سياسي واجتماعي عميق بدءًا من آذار/ مارس 1963

يختلف انقلاب 8 آذار/ مارس 1963، عن الانقلابات العسكرية التي سبقته، ففي حين اقتصرت الانقلابات السابقة له على تغيير الحاكم السياسي، من دون المساس بالنظام الاقتصادي القائم أو البنية الاجتماعية، قام انقلاب آذار/ مارس 1963 بإجراءات كان لها أثر اقتصادي واجتماعي عميق، إضافة إلى الأثر السياسي، باستثناء عهد الوحدة، حيث أدت إجراءت عبد الناصر إلى تغيير جذري في المناخ السياسي، إضافة إلى إجراءات اقتصادية، مثل تأميم محدود لبعض الشركات الصناعية والقيام بإصلاح زراعي، أثّرت في البنية المجتمعية، وكانت السبب الرئيس في «انقلاب الانفصال»، في أيلول/ سبتمبر 1961، بعد ثلاث سنوات ونصف من عمر الوحدة، التي اتسمت بسيطرة مصرية على سورية، وقد وجّه النظام الشمولي الناصري، الذي فُرض على سورية في عهد الوحدة، وإجراءاته السياسية والاقتصادية، ضربةً كبيرةً لقدرات المجتمع السوري ونخبه التقليدية والليبرالية، مهّدت الطريق أمام نجاح انقلاب 8 آذار/ مارس 1963.

بحكم الخلفية الأيديولوجية والخلفية الاجتماعية للسلطة العسكرية «البعثية»[4] الجديدة، وبحكم حاجتها إلى خطوات ملموسة قوية على الأرض لتشكيل هوية فارقة لها تعزز سلطتها؛ «كانت الخطوة الأهم التي اتخذها بعث الستينيات تعميق قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر أثناء الوحدة، رقم 161 تاريخ 27 أيلول/سبتمبر 1958. فأصدرت سلطة البعث الجديدة المرسوم 88 تاريخ 23 حزيران/ يونيو 1963 الذي خفضَ سقف الملكية الخاصة للأرض، لتثبت عند 15-55 هكتارا في الأراضي المروية، وعند 80 إلى 300 هكتار في الأراضي البعلية[5]. وبنتيجة هذا الإجراء؛ استولت الدولة على أراضي كبار الملاك، ووزعت جزءًا منها على الفلاحين ليستثمروها من دون تمليك، واحتفظت بالباقي في يد الدولة. و»إلى عام 1975، لم توزع الدولة على الفلاحين سوى 33.3 % من الأراضي المصادرة، واستبعدت وباعت 23.5 %، وخصصت 18.1 % للتعاونيات والوزارات والجمعيات، وظل الباقي دون توزيع»[6].

كان قانون العلاقات الزراعية (القانون رقم 134 للعام 1958 المعدل بالمرسوم رقم 218 للعام 1963) الذي نظم العلاقات الزراعية، وقدّم حماية لمن يفلح الأرض، قد أحدث تغيّرًا كبيرًا في الريف، إذ وجّه ضربة لسلطة كبار الملاك، ولكن إصلاحات النظام -كما يرى هنيبوش- «لم تؤدِ إلى تحوّل جذري في التركيب الاجتماعي[7]»، وبقيت الملكيات المتوسطة، وتعزز موقع الملاك المتوسطين الذين أصبحوا نافذين في سلطة البعث الجديدة، وهذا ما يوضحه أيضًا حنا بطاطو، في كتابه «فلاحو سورية».

إضافة إلى الإجراءات الزراعية، قامت سلطة البعث بتأميم الشركات الكبرى والمتوسطة التي كانت قائمة في قطاعات الصناعة والتجارة والبنوك والتأمين والنقل والخدمات، فقد أعادوا تأميم البنوك في 1963. ويذكر فولكر بيرتس أن الحكومة السورية «ردًا على مصادمات نيسان 1964 في حماة، أمّمت أكبر ثماني شركات صناعية وتجارية، وفي كانون الثاني 1965 كان التأميم الشامل أو الجزئي مصير 120 منشأة صناعية. وفي

4. كانت السلطة بيد العسكر، وكان البعث واجهة وأداة. هذا ما يؤكده من كان شاهدًا على انقلاب آذار 1963، فيومها لم تكن قيادة البعث من اتخذ قرار الانقلاب، وفي مقابلة خاصة للباحث، مع السيد وفيق عرنوس عضو حزب البعث آنذاك، قال إن «عضوية التنظيم البعثي المدني في سورية كانت 268 عضوًا، وإن تنظيمهم لم يكن له أي علاقة بانقلاب آذار 1963 ولا أي دور فيه». وينقل حنا بطاطو، عن شبلي العيسمي، أن القسم المدني الذي أعيد تشكيله عقب انقلاب 8 آذار 1963 لا يزيد عن 400 عضو (حنا بطاطو فلاحو سورية: ص 310)

5. حنا بطاطو، فلاحو سورية، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2014 ص 313.

6. حنا بطاطو مصدر سبق ذكره ص 86.

7. رايموند هنيبوش، تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث، دار رياض نجيب الريس – لندن، طبعة أولى: تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 (ص 418).

الأشهر التالية، أممت سلطة البعث المزيد من المؤسسات التجارية، وكل محالج القطن، وجميع المعامل الخاصة المنتجة للطاقة كان مآلها التحويل إلى ملكية عامة»[8]. أما كمال ديب، فيذكر أن «سلطة البعث أمّمت 15 مصنع نسيج عام 1964، وسيطرت على 25 بالمئة من أسهم 15 مصنعًا آخر... ثم جاءت سياسات 1965 حيث شرعت بحملة تأميمات، فشملت شركات الكهرباء وشركات توزيع مشتقات النفط وحلج القطن، ونحو 70 شركة من شركات الاستيراد والتصدير»[9].

واحتكرت الدولة استيراد وتصدير بعض السلع، مثل القطن والحبوب والحديد والعقاقير الطبية. ومن المعروف أن التأميم قد جرى اعتباطًا، على نحو غير مدروس وغير منظم، حتى إنه شمل دكاكين صغيرة، وثمة كثير من القصص المضحكة تروى في هذا السياق، إضافة إلى أن الدولة سيطرت على التجارة الخارجية، وعلى جزء من تجارة الجملة الداخلية.

إن من يجلس على كرسي الحكم ويقبض على مقود الدولة يستطيع أن يوجه سيرها كما يريد. فالسيطرة على الدولة تعني السيطرة على المجتمع كله، في جوانبه كافة. ولترسيخ سلطتها وتأكيد هويتها، سارت السلطة البعثية الجديدة خطوات في طريق توسيع شبكات الطرق وبناء المدارس والمستوصفات وإيصال الكهرباء إلى أعماق الريف، وتقديم القروض والبذور والأسمدة وتأمين المكننة الزراعية، كما أحدثت مؤسسات حكومية لشراء المحاصيل الرئيسة من الفلاحين بأسعار ثابتة، وقد ربطت هذه الإجراءات القريةَ بالدولة، وجعلت الفلاحين أقلّ حاجة إلى المدينة والقروض والتجار وخدماتهم لتسويق المحاصيل. ودعَم البعث صراع الفلاحين الفقراء والطبقات المدينية الفقيرة، ضد النخب التقليدية، واعتمد على الشباب، خاصة أن قادة انقلاب آذار 1963 من القادة العسكريين، كانوا في الثلاثينيات من أعمارهم. وقد ساهمت تلك الإجراءات في تشكيل القاعدة الشعبية التي احتاجت إليها سلطة الانقلاب لتثبيت سلطتها ومنحها شرعية «ثورية»، وقد تكونت شعبيتها في الأرياف على نحو خاص، خاصة أن ذكريات صراع الفلاح والإقطاع وظروف الاستغلال والاضطهاد التي عاناها الفلاحون، وسيطرة المدينة على الريف، كانت ما تزال حاضرة في الذاكرة. وقد توجهت عواطف الفلاحين والريف عمومًا نحو البعث، بينما تأخر وصول تأثير البعث إلى المدن، خصوصًا دمشق وحلب.

أزاحت إجراءات انقلاب الثامن من آذار/ مارس 1963 الطبقات والفئات الاجتماعية التي كانت سائدة، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، من قبل، ولم يبق النفوذ ذاته للعائلات التقليدية النافذة وعائلات رجال الأعمال، مثل العظم واليوسف والقوتلي والأتاسي والبرازي والشيشكلي والكيخيا وإبراهيم باشا والططري وشبارق والكنج وإسماعيل وغيرهم، ولم يعد هؤلاء يركبون السيارات الفارهة، ويمتلكون البيوت الكبيرة والنفوذ في دوائر الدولة، فقد أصبح كل هذا من نصيب القادة الجدد.

قبل هذه الإجراءات، كانت السلطة في يد الطبقة المالكة للأرض وفي أيادي رجال الأعمال، وكان موظف الدولة يأتمر بأمر هؤلاء. لكن بعد عام 1963 أصبح رجال الدولة، وبخاصة ضابط الجيش وضابط الأمن وقادة حزب البعث وقادة منظمات العمال والفلاحين وبقية منظمات الدولة ومؤسساتها، هم من يملكون النفوذ، وأصبح رجال أعمال الأمس، وكذلك كبار ملاك الأراضي السابقين، يطلبون ودّهم بأشكال مختلفة، وأصبح أصحاب الحاجات، وما أكثرهم، يتجهون إلى هؤلاء، بدلًا من أولئك لقضاء حاجاتهم، سواء أكان صاحب الحاجة رجل أعمال يبحث عن صفقة، أم مواطنًا فقيرًا يبحث عن عمل أو قضاء حاجة.

8. فولكر بيرتس، مصدر سبق ذكره ص 85.

9. كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، دار النهار – بيروت 2011 (ص 319).

الاقتصاد أول ضحايا سلطة العسكر

كان الاقتصاد أول ضحايا انقلاب «البعث»، ليس لأسباب تعود إلى طبيعة السلطة الجديدة فحسب، بل لأن هذا النمط من الأنظمة الشمولية، بصرف النظر عمّن يحكم، يفشل في النهاية في إدارة الاقتصاد، وفي تحقيق تنمية اقتصادية وبشرية. فالسلطة التي تأتي على خلفيات سياسية، وبدوافع سياسية سلطوية، وعلى ضجيج شعاراتية قومجية شعبوية، لا يجد الاقتصاد فيها إلا مكانًا ثانويًا.

أدت إجراءات السلطة الجديدة، مثل تأميم الصناعة والمال والتجارة الخارجية والإصلاح الزراعي، وسيطرة الدولة الواسعة على الاقتصاد والفائض الاقتصادي وتخصيصه، ومنع الاستثمار الخاص والملكية الخاصة الكبيرة لوسائل الإنتاج، وتعطيل قوانين اقتصاد السوق واستبدالها بنظام مركزي أوامري لا يترك أي هامش لمبادرة إدارات الشركات الكبيرة التي أصبحت ملكًا للحكومة وتدار ببيروقراطية معدومة الكفاءة، أدت إلى تكوين جهاز بيروقراطي ضخم ومركزية وبيروقراطية جامدة مكلفة تعوق التطور والتجدد، إذ تصبح مقاليد قطاعات أقسام كبيرة من المجتمع والاقتصاد رهينة فَهم وإرادات ووقت وقدرة بضعة موظفين كبار، وأحيانًا موظف كبير واحد؛ وأصبح المجتمع بكليته ينتظر ما تجود به قريحة البيروقراطيين غير المؤهلين، ومن لا خبرة لديهم، والجالسين في مناصبهم فترات طويلة، ومن دون أي قدرة على محاسبتهم.

إن تجربة هدم نظام اقتصادي قائم، بُني خلال عقود عبر نشاط اجتماعي واسع ساهم فيه عدد كبير من الناس، واستبداله بين ليلة وضحاها بنظام اقتصادي يُنظم ويُدار بطريقة مختلفة، يضع على كاهل أي سلطة جديدة، كما وضع على كاهل سلطة البعث الجديدة، مهمة هائلة لإعادة تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أسس جديدة، في مدة وجيزة، وصار لزامًا على من يمسكون بالقرار العملي أن يجترحوا أشكالًا جديدة ويطبقوها ويطوروها عبر التجربة الذاتية، مقلدين تجارب مشابهة سبقتهم في المعسكر الاشتراكي، وهي مهمة شاقة بل مستحيلة، وإن توفرت لها عقول كبيرة وكوادر مخلصة للمشروع، بينما لا تلبث الصراعات على السلطة أن تتدخل في أنماط إعادة تنظيم الاقتصاد والمجتمع، موجهة إياه نحو خدمة مصالح النخب المهيمنة، بدلًا من أن توجهها نحو نجاح النموذج بأهدافه العامة الغائمة التي يمكن أن تتخذ في التطبيق العملي أشكالًا متعددة. إضافة إلى هذا السبب المركزي، افتقرت السلطة الجديدة إلى المؤسسات ذات القدرة التنظيمية والإدارية العالية، التي كان بإمكانها التخفيف من الآثار السلبية للمركزية البيروقراطية الشديدة، ولكن سلطة البعث لم تبنِ سوى سلطة بيروقراطية ضعيفة فاسدة، فكان الأثر السلبي مضاعفًا. ومما زاد في خراب الاقتصاد السوري أنّ من تسنّموا السلطة في سورية، بعد آذار/ مارس 1963، من عسكريين ومدنيين، قد جاؤوا من خلفيات ريفية أو فقيرة أو أوساط سياسية من الفئات الوسطى، ممن لا يملكون خبرات في قضايا الاقتصاد والإنتاج والتنمية، تزيد على مستوى إدارة دكان أو أرض صغيرة، بينما تصدّروا لإدارة الاقتصاد السوري بكليته، وقد قامت السلطة الجديدة، بجرة قلم، بإبعاد كوادر الدولة السابقة، وجميع من تولّوا سابقًا إدارات الاقتصاد ورسم السياسة الاقتصادية وراكموا الخبرات، فوجد القادة الجدد، بخبراتهم المحدودة، أنفسهم أمام مهمة إدارة هذا الكم الهائل من الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والمصارف، وهم أنفسهم لا يملكون الخبرات، ولا يقبلون التأجيل، فلجؤوا على عجل إلى وضع مجموعة من الأشخاص الموالين الذين لا يملكون خبرات على رأس تلك الشركات والإدارات (أساتذة مدارس، موظفون حزبيون، عمال وغيرهم ممن لم يسبق لهم تولي مهام مماثلة)، وأصبحوا مديرين عامّين لشركات صناعية لا يفقهون فيها شيئًا. وكأي سلطة جديدة ضعيفة تفتقر إلى الكادر، فتحت أبوابها للمتسلقين والانتهازيين والفاسدين، ووضعت الولاء قبل الكفاءة، فأعاق ذلك تكوين كوادر حقيقية،

وقد رافق هذا المرض العضال سلطةَ البعث حتى 2010. لقد خلق هذا الوضع تناقضًا عميقًا بين المهمات الضخمة التي وضعتها السلطة الجديدة على كاهلها، وبين الخبرات والكفاءات المحدودة لأولئك «القادة الثوريين»، بل لم تُفلح النخب الحاكمة الجديدة، على الرغم من أصولها الريفية، حتى في إدارة القطاع الزراعي. ويذكر حنا بطاطو مثالًا محددًا عن الزراعة، إذ يقول: «تُعدّ الإدارة الفاشلة لموارد المياه في عهد البعث/ الأسد أحد أهم الآثار السلبية الكبيرة لسياسة هذه السلطة، التي من الصعب إصلاحها، ويعبّر الفلاحون عن هذا الأمر بعبارة (ذبحوا المياه)»[10]. إضافة إلى أن «المساحة قيد الاستثمار انخفضت من متوسط سنوي يبلغ 6.5 ملايين هكتار، في النصف الأول من الستينيات، إلى متوسط سنوي يبلغ 5.5 ملايين هكتار، في الثلث الأول من التسعينيات[11].»

دفعت حاجة النظام الجديد إلى كسب الأنصار في مواجهة الطبقات القديمة التي كانت مسيطرة، إلى أن تحبس منظورها في جوانب العدالة الاجتماعية التي تستهوي الفقراء؛ فسيطرت شعارات عدالة توزيع الدخل، والقضاء على الإقطاعية والرأسمالية، وإقامة العدالة الاجتماعية، على سياسات السلطة الجديدة، أي غلّبت جانب التوزيع، وأهملت جانب الإنتاج وتنميته، وقد غاب عن عقلها أن الاقتصاد يجب أن ينمو أولًا، كي يكون لدى السلطة ما توزعه على الناس «بعدل» ومن ثمّ تحسّن مستوى معيشتهم. وتركزت سياسة السلطة الجديدة وخطابها على دعم الفقراء وتأمين المأكل والمشرب والمسكن والملبس والتعليم والطبابة «للكادحين»، بينما كانت تتجاهل أن هذا جانب واحد فقط من العملية الإنتاجية، إذ كانت تفتقر إلى النظرة الواسعة العلمية الموضوعية التي تتجه إلى بناء مجتمع الازدهار المادي والروحي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مجتمع الوفرة في كل شيء، وما يستدعيه ذلك من إدارة اقتصادية ذات كفاءة، تستثمر ما لدى سورية وشعبها من طاقات تخلق قاعدة مادية صلبة لتنمية اقتصادية وبشرية مستدامة وتحقق مستوى رفاه أعلى. وعلى الرغم من أن هذه السلطة الشمولية، بتوسيعها لخدمات التعليم المجاني وخدمات الصحة المجانية وشبكة الطرق ودعم الزراعة، قد وسعت قاعدة التنمية البشرية وقاعدة الاستهلاك، وخلقت حراكًا اجتماعيًا واسعًا كان له أثر إيجابي على المدى القصير، ولكنها على المدى الطويل قتلت القدرة الإنتاجية للشعب السوري، بينما كان النظام الرأسمالي السابق قبل عام 1958 بشكل خاص، على الرغم من عيوبه في التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل على نحو غير عادل، أكثر مرونة وديناميكية وقدرة على التكيف مع السوق والعصر، أي أكثر ثورية من قوة «ثورية» تحولت إلى رجعية، في المجالات كافة، بعد استلامها السلطة، فخسرت الرهان. وقد استمرّ هذا التناقض مع سلطة البعث الأولى حتى اليوم، بالرغم من تبديل توجهاتها الأيديولوجية وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية وتحالفاتها الطبقية.

لذلك، سنرى الاقتصاد السوري الذي كان يحتل موقعًا متقدمًا قياسًا لاقتصاديات العالم الثالث، يتراجع وتتدهور قدرته الإنتاجية، ويصبح اقتصادها يعتمد إلى حد بعيد على المساعدات التي تأتي من الخارج. وسنأتي على بعض هذه الجوانب في الفقرات القادمة.

10. حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص 76
11. حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص 151

تبدل جزئي في وظائف الاقتصاد منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1970

تميزت السنوات السبع الأولى من سلطة البعث بعد 1963، بصراعات شديدة بين مجموعات النخب الانقلابية ذاتها. فبعد أن نجح البعثيون في تصفية شركائهم في الانقلاب، من ناصريين ومستقلين، نشبت الصراعات بين مجموعات البعثيين أنفسهم، فأطاح الضباط الصغار الراديكاليون من الأقليات بالقيادة التاريخية، عبر انقلاب 23 شباط 1966، ثم استمر الصراع بين مجموعة النخبة الجديدة المسيطرة، «ولم يكن من استقرار للمركز، إلا عندما نجح فصيل واحد في النهاية، وأسس قائده (حافظ الأسد) سلطة وراثية»[12].

بعد سيطرة حافظ الأسد على السلطة، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، وحصر كل السلطات في يديه، العسكرية والتشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى الأمانة العامة لحزب البعث «الحاكم»؛ تغيّرت وظيفة الاقتصاد تدريجيًا. فبينما كانت شعارات الاقتصاد ووظائفه في فترة «الحماس الثوري» في الستينيات، وخاصة قبل هزيمة حزيران 1967، تتطلع نحو تحقيق العدالة و«بناء الاشتراكية»، والقضاء على الإقطاع والرأسمالية والرجعية وإنشاء القطاع العام.. إلخ، إلى جانب كونه أداة لتثبيت السلطة؛ أصبح للاقتصاد في عهد حافظ الأسد جملة من الوظائف الرئيسية، اختلفت إلى حدّ ما عن وظائفه السابقة، فأصبح أداةً لتثبيت سلطته، التي يخضع لأولوياتها كلّ شيء في سورية؛ وأصبح الاقتصاد أداة لكسب الولاءات، عبر التحكّم في جزءٍ كبيرٍ من موارد الرزق وتوزيع المنافع. فقد سعى من جهة لتوسيع القطاع العام وتوسيع مؤسسات الدولة المختلفة بقدر ما يستطيع، وأراد أن تكون الدولة ربَّ عمل جزءٍ كبيرٍ من السوريين، وأن ترتبط مصالح بقية السوريين بالدولة وقراراتها وسياساتها بقوة. فتركيز المصالح بيد الدولة يجعل «الجماهير» تعتمد على الدولة، وبذلك يضمن ولاءها.

من جهة أخرى، استخدم حافظ الأسد وسائل أقل راديكالية يسارية، في تكريس سلطته، في مسعًى منه لكسب العائلات التقليدية المدنية، ولكسب فئات مدينية وسنية واسعة. وقد فتح الباب موارِبًا لعودة القطاع الخاص، وأفسح قليلًا في المجال أمام قطاع الأعمال الخاص لكسب تأييده، فصار ربُّ العمل الخاص يتحكم في لقمة عيش عماله، ومن ثمّ في عواطفهم وآرائهم، وتوسيع القطاع الخاص يكّون طبقة من رجال الأعمال الموالين له، وقطاع الأعمال الخاص يساهم في خلق فرص العمل وإنتاج السلع والخدمات بما يساهم في تلبية حاجات الناس وفي التنمية، وهذا يكسبه رضى فئات ذات تأثير واسع في أوساط المجتمع السوري المدينية بشكل خاص، كما يكسبه سمعة حسنة لدى دول الخليج التي تساعده ماليًا، ويحسّن سمعة النظام السوري لدى الدول الغربية، بعد الصورة الراديكالية التي صنعتها فترة سيطرة صلاح جديد، وقد اتجهت العائلات التقليدية، التي كانت مسيطرة من قبل، معظمها، نحو التكيّف مع نظام البعث، كأمر واقع، وخاصة بعد 1970، وقد نجح البعض وفشل البعض الآخر.

12. رايموند هينيبوش Raymond Hinnebusch خلفية تاريخية: الاقتصاد السياسي للاستبدادية الشعبوية في سورية 1963-2000، ورقة غير منشورة قدمت في ندوة مركز دراسات سورية في جامعة سانت أندروز في نيسان/ أبريل 2008

ثلاث موجات من الانفتاح الاقتصادي بدوافع غير اقتصادية

يمكننا أن نلحظ ثلاث موجات من التحرير الاقتصادي الجزئي، في عهد حافظ الأسد، كانت **الموجة الأولى** بعيد سيطرته على السلطة خريف 1970. إذ قام خلال عامي 1971 و1972 بفتح الباب مواربًا أمام القطاع الخاص بخطوات محدودة جدًا، فسمح له بالاستثمار في بعض الصناعات المحدودة، وطبّق نظام الحصص «الكوتا» لمستوردات القطاع الخاص للسلع التي حصر استيرادها بيد الدولة. وخفف نبرة الخطاب الإعلامي المعادي لرأس المال، واتخذ بعض الخطوات لتسهيل الاستثمارات العربية وتشجيعها على القدوم إلى سورية، ولكنها لم تأتِ، وأسس باكرًا بعض المناطق الحرة، وطرح شعار «التعددية الاقتصادية بقيادة القطاع العام» أي الدولة، وثبت في دستور 1973 «الملكية الفردية» (لم يقل الملكية الخاصة) كأحد أشكال الملكية، إلى جانب ملكية الدولة والملكية التعاونية، ونصّ على عدم نزع الملكية الفردية إلا للمنفعة العامة، مقابل تعويض عادل، وأن المصادرة العامة في الأموال ممنوعة (راجع الدستور السوري لسنة 1973 المادتين 13 و14). ووسع هذه الخطوات بعد 1974، وخاصة في قطاعي السياحة والمقاولات والتجارة، بعد تزايد مساعدات الدول العربية المصدرة للنفط، وبدء التقارب السياسي مع الغرب، ولكنه اضطر إلى التوقف عن الانفتاح، منذ بداية الثمانينيات بعد اتفاقية السادات المنفردة مع إسرائيل، في آذار/ مارس 1979، وصعود المواجهة مع تمرد الإخوان المسلمين، وعودة الموقف السلبي العربي تجاه نظام الأسد، بعد وقوفه إلى جانب إيران ضد العراق الشقيق، ثم أبرم اتفاقية صداقة مع الاتحاد السوفيتي 1980. وكانت **الموجة الثانية من الانفتاح الاقتصادي المحدود**، على أثر أزمة أواسط ثمانينيات القرن العشرين الاقتصادية الخانقة، فقد منح بعض المزايا التشجيعية الإضافية أمام الاستثمار الخاص في قطاعي السياحة والزراعة، وبعض التسهيلات في الاستيراد بدون تحويل عملة صعبة، أي تمويل من حسابات المستوردين في الخارج، وقد شهدت هذه المرحلة أسوأ أزمة اقتصادية مرت على سورية خلال فترة حكم البعث. أما **الموجة الثالثة** فجاءت بعيد انهيار المعسكر الاشتراكي 1990، وبدء مفاوضات السلام مع إسرائيل في مدريد، في تموز/ يوليو 1991، فقد أصدر القانون رقم 10 لعام 1991 الذي عُرف بقانون تشجيع الاستثمار، ومنح مزايا إضافية للاستثمار الخاص، كفتح بعض المجالات التي كانت مغلقة أمام الاستثمار الخاص، أو منح إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الاستيراد. كما فتح دخول مجلس الشعب أمام رجال الأعمال، بدءًا من 1990.

بنتيجة هذه السياسات؛ نما دور القطاع الخاص، وخاصة بعد 1991، وتكوّنت مجموعات استثمارية أخذت تنمو وتتوسع. و«بحلول عام 1973، كان القطاع الخاص يسيطر على 32 في المئة من التجارة الخارجية، وفي عام 1981 أصبح يسيطر على 40 في المئة من مجموع الصادرات، و35 في المئة من مجموع الواردات»[13]. وفي مطلع تسعينيات القرن العشرين، «صار القطاع الخاص يساهم في هذه الآونة -وفق نشرة لغرفة تجارة دمشق- بنحو 55 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP)»[14].

إن ما هو مشترك بين هذه الموجات الثلاث أنها جاءت مدفوعة بغايات غير اقتصادية، أي تحرير اقتصادي مقنن ومربوط بأولويات غير اقتصادية، ومقيد بالخوف من نمو القطاع الرأسمالي. ونقلًا عن ورقة غير منشورة لسامر عبود[15]، «وضح هايدمان (1992) أن برامج الاستقرار الاقتصادي «الانتقائية» في سورية كانت تدابير سياسية في المقام الأول، تهدف إلى تعزيز النظام الاستبدادي». وقد بقي حافظ الأسد حذرًا في سياساته، وكان يخشى من آثار تراجع القطاع العام ونمو قوة القطاع الخاص، وبقي يتبع سياسة متحفظة تجاه القطاع

15. سامر عبود Samer Abboud، النموذج الانتقالي والوضع في سورية، ورقة غير منشورة قدمت في ندوة مركز دراسات سورية في جامعة سانت أندروز في نيسان/ أبريل 2008

الخاص وتنمية الرأسمالية وبناء اقتصاد السوق الحر، وحرص على أن يبقى «قطاعًا خاصًا تحت السيطرة»، وتجنب بناء المؤسسات التي يحتاج إليها اقتصاد السوق، مثل المصارف الخاصة وشركات التأمين الخاصة وبقية تشريعات تشجيع الاستثمار، مثل التشريعات التي تفسح المجال أمام استعمال العملات الصعبة وغيرها، وبقي متحفظًا جدًا تجاه العلاقة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها من المؤسسات المالية والاقتصادية الرأسمالية، حتى إنه حين واجه صعوبات اقتصادية، في ثمانينيات القرن العشرين، قام بإصلاحات اقتصادية محدودة بطيئة لا تمنح القطاع الخاص أي قوة حقيقية، ولا تجلب أي خطر على استقرار النظام.

بقي حافظ الأسد متحفظًا بشدة أمام الاستثمارات الأجنبية، وكان يفضل الاستثمارات العربية، عدا الاستثمار في قطاع النفط، فقد فتح الاستثمار باكرًا في هذا القطاع أمام الشركات العالمية، منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين، مدفوعًا بحاجته الماسة إلى زيادة إنتاجه. وزيادة إيراداته، فقد كان يعتقد أن الآلة البيروقراطية الحكومية تعوق تنمية إنتاج النفط بأيد وطنية. وبالفعل، ساهمت الاكتشافات النفطية الجديدة في محافظة دير الزور، من قبل شركتي «شل الهولندية» و«إلف اكيتين الفرنسية»، في تصاعد إنتاج النفط السوري في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، ووصل الإنتاج حتى 620 ألف برميل في اليوم وسطيًا، منتصف تسعينيات القرن العشرين، مقابل استهلاك أقل من 200 ألف برميل آنذاك، ولكن إنتاج النفط بدأ بعدها بالتراجع بمعدل 5 % سنويًا، بسبب عدم تحقيق اكتشافات جديدة، وقد ساعدت زيادة إنتاج النفط، مع عودة مساعدات دول مجلس التعاون، وخاصة الكويت، بعد دخول سورية في التحالف الدولي لإخراج صدام حسين من الكويت، ساعدت في الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة، في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين.

من جانب آخر، ظلّ حافظ الأسد طوال فترة حكمه محافظًا -بقدر ما استطاع- على شبكة الضمان الاجتماعي، على الرغم من انكماشها، لكونها تدعم الفئات محدودة الدخل التي شكلت القاعدة الاجتماعية لنظام البعث، وسعى لعدم مسّها، بقدر استطاعته، ويعود هذا جزئيًا إلى حرصه على أن تبدو ممارساته قريبة من شعاراته، ولإدراكه أخطار إثارة الجموع الفقيرة التي يشكل أبناؤها القاعدة الاجتماعية لسلطته، كما تشكل القوة الضاربة لأفراد مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والإدارية، فهذه الفئات هي التي تُثبت أقدامه في السلطة، وهو الذي أتى من الريف الفقير، من دون أي تاريخ يشفع له في تولي رئاسة البلاد بشكل مطلق، وفق منطق المدينة، التي ظلّت تتساءل: من أين أتانا هذا الغريب لينام في أسرتنا؟

غير أن حافظ الأسد لم يكن يتردد، عندما يكون مضطرًا، في الضغط على مستويات معيشة الفئات الفقيرة الواسعة، من دون أن يخشى تأثيرها على استقرار السلطة في يده، معتمدًا على خشية السوريين من بطشه. فقد كانت أزمة منتصف ثمانينيات القرن العشرين الاقتصادية الخانقة كفيلة بإطاحة أي حكومة أو سلطة في بلدٍ فيه حدٌّ أدنى من الديمقراطية. «فبحلول عام 1987 هبطت القوة الشرائية لمتوسط أجر العامل في القطاع العام إلى ما دون ما كانت عليه عام 1970. وفي مرحلة الثمانينيات، كما يُبين الجدول 3، تزايدت أسعار المفرّق نحو سبعة أضعاف، في حين أن الأجور لم تتزايد أكثر من الضعفين»[16]. ويختصر تدهور سعر صرف الليرة السورية هذا التدهور في مستويات المعيشة. فقد تراجع من 3.9 ليرة سورية للدولار الأميركي الواحد حتى أواخر السبعينيات، إلى قرابة 50 ليرة سورية للدولار الواحد، أواخر عقد ثمانينيات القرن العشرين. أي أكثر من عشرة أمثال.

16. فولكر بيرتس، مصدر سبق ذكره، ص 68.

الفساد والإفساد أداة لإنتاج الثروة والسيطرة معًا

في تطور ما بعد شعبوي مبكر، يرى هنيبوش، من خلال دراسته للحالة السورية، أن «نخبة راديكالية بمرور الوقت تستنفذ طاقاتها الأيديولوجية.... وتفسح المجال أمام الفساد الذاتي، لا سيما في ظل عدم وجود آليات مساءلة في الأنظمة الاستبدادية. ويميل تعظيم النخبة والتلاعب الفاسد بتفاعلات سوق الدولة، إلى توليد بورجوازية دولة جديدة داخل النظام... وإعادة استيلاء البورجوازية على الدولة، ونشر سلطة الدولة لمصلحة التطور الرأسمالي»[17].

شكل الفساد أحد الأدوات الرئيسية لتنفيذ سياسات نظام الأسد وتحقيق أهدافه، إذ لم يكن لديه تمويل يكفي لاسترضاء النخب الحاكمة والجماعات التي يريد كسب ولائها، ولم تكن الرواتب ومزايا الدولة لترضي الجهاز الحاكم ولا تكفي لتكوين الثروات التي يطمحون إليها، فكان الفساد بأشكاله المختلفة، كاستخدام المال العام للمصالح الشخصية ورشاوى الصفقات الحكومية الكبيرة والتهريب وغير ذلك، هو الأداة الفعالة.

ولأن سيادة القانون والقضاء القوي والنزيه والشفافية والعمل المؤسساتي تخلق مجتمعًا قويًا مقابل السلطة، وهي شروط لا تتيح الفساد ولا تسمح بتحقيق ثروات فاسدة للنخب المسيطرة، ولن تستطيع النخبة المسيطرة توزيع المنافع على «المحاسيب» بالتعبير المصري، ولا شراء الولاءات، ولا التعسف ضد كل من يطالب بالحقوق والحريات؛ كان لا بدّ من الفساد، كحاجة استراتيجية أولًا، لتكوين نخبة من أقوى رجال الأعمال الذين يلوذون مباشرة بالنظام، ثم تكوين طبقة رجال أعمال ترتبط مصالحها بالنظام، فكانت إشاعة الفساد المتوسط كمكافأة للكوادر التي تخدم في مؤسسات الدولة، وذلك على حساب عموم السوريين. وهبط الفساد من الأعلى نحو الأسفل، وانتشر الفساد الصغير الذي استظل بالفساد الكبير، كي يجعل الفساد الكبير مقبولًا ضمن قاعدة «انشر الفساد، واجعل الجميع فاسدًا، وبذلك لا يستطيع أحد اتهام أحد، ويتساوى الفاسد الكبير جدًا مع الفاسد الصغير».

مرّ الفساد إبان حكم حافظ الأسد بمراحل عدة:

المرحلة الأولى: كان الفساد في سورية محدودًا في ستينيات القرن العشرين، ولكن العدد القليل لمنتسبي حزب البعث، حين قيام انقلاب آذار 1963، دفع الانقلابيين إلى فتح باب الانتساب إلى الحزب على مصراعيه واسعًا، ولكونه حزب سلطة فقد اجتذب عددًا كبيرًا من الانتهازيين والطامعين، إضافة إلى المتحمسين للعدالة الاجتماعية والتغيير «الثوري». وقد بقي الفساد محدودًا، على الرغم من الظروف الجديدة التي شجعت على توسعه، مثل سيطرة الدولة على عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية التجارية والصناعية والخدمية، التي تولى إدارتها أفراد ذوي كفاءة ضعيفة، ضمن مناخ تغيب فيه مؤسسات الرقابة والمحاسبة. ثم جاءت هزيمة حزيران 1967 لتضع النخب العسكرية المسيطرة تحت كابوس الهزيمة واحتلال الجولان، وعقدة الشعور بالذنب المضمرة، وكان حكمهم في بدايته ما يزال هشًا، فبقي الفساد محدودًا.

المرحلة الثانية: بدأت بعد عام 1974 وانتهاء ما سمي بحرب الاستنزاف، وتحقيق «انتصار تشرين» وشعور العسكريين بأنهم غسلوا عار هزيمة حزيران 1967. وحينئذ بدأ تقارب الأسد مع الغرب، فتم فتح السوق السورية أمام نشاط أوسع قليلًا للقطاع الخاص، وفتح التجارة الخارجية نسبيًا، خاصة بعد أن جاءت مساعدات كبيرة من البلدان النفطية العربية إلى سورية، قُدرت بنحو ملياري دولار أميركي سنويًا في تلك

17. رايموند هنيبوش، تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث، الناشر: دار رياض نجيب الريس – لندن، طبعة أولى: تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، الكتاب: ص 46 و47

السنوات، فبرزت أعمال ومشاريع وصفقات كثيرة. وهنا اندفع رجال السلطة، عسكريون ومدنيون، لفرض «إتاوات» وشراكات مخفية على رجال الأعمال. ثم جاء الدخول إلى لبنان، ليفتح بابًا واسعًا لفساد كبير بأشكال ومجالات جديدة، وقد اتّسمت هذه الفترة بأن أولاد رجال السلطة كانوا ما زالوا صغارًا، وكان اللجوء إلى مشاركة رجال الأعمال أو قبض الرشاوى منهم أمرًا لا بدّ منه. وهنا نما عدد من رجال الأعمال المعروفين، وكان الأكثر شهرة، آنذاك، الشلاح والعطاروالنحاس والعائدي. ولأن المجتمع السوري لم يكن قد روِّضَ بعد، بدأ نقد الفساد يكبرويكبر، فشكّل حافظ الأسد لجنة الكسب غير المشروع في عام 1977 التي احتجزت عددًا من رجال الأعمال وعددًا من المسؤولين الحكوميين الصغار، بتهمة الفساد، ثم تبيّن أن هذا الخيط سيقود إلى مسؤولين كبار جدًا، فأُوقفت أعمال اللجنة وحفظت ملفاتها في عام 1979، وبعد ارتفاع المواجهات مع تمرد الإخوان المسلمين المسلح، وحصول حادث تفجيركلية المدفعية في حلب في حزيران 1979، شعر حافظ الأسد أن الأولوية هي مواجهة تمرد الإخوان، وأنه بحاجة إلى تعاطف قطاع الأعمال وخاصة المديني منه. وكان رجال السلطة، في هذه الفترة، يكدِّسون ثرواتهم في الخارج، خاصة في لبنان، وقد لعب الوجود السوري في لبنان دورًا كبيرًا، في دفع الفساد بين قيادات القوات الصورية في لبنان إلى الأمام، وطوّر مهاراتهم في إدارته.

المرحلة الثالثة: بدأت عندما كبر أبناء قيادات الدولة، خصوصًا منذ تسعينيات القرن العشرين وما بعد، حيث أسس هؤلاء الأبناء شركات في التجارة والصناعة والخدمات، فأصبحت حاجتهم إلى الشركاء السابقين أقل، وأصبحت شركات أبنائهم تزاحم شركاءهم السابقين، فقد نمت أعمال مجموعات من آل الأسد ومخلوف وشاليش وخدام وطلاس وغيرهم.

شمولية اقتصادية فشلت في سورية أيضًا

أدى التنظيم الاقتصادي والسياسي الشمولي في سورية منذ 1963 إلى هدر طاقات سورية المادية والبشرية، على مدى نصف قرن. وكنا قد لخّصنا، في مقطع سابق من هذه الدراسة، التناقض بين تركيز مهمات إدارية كبيرة، نتيجة لهيمنة الدولة على السياسة الاقتصاد والإدارة، وضعت مهمات مستحيلة على عاتق جهاز الدولة، بينما لجأت السلطة إلى كوادر ضعيفة تُختار بناءً على الولاء، على حساب الكفاءة. يضاف إلى هذا فقدان معايير التقويم والمحاسبة وشيوع الفساد الكبير، كلها خلقت إدارة ضعيفة وشديدة المركزية، إدارة صلبة وبنية تشريعية معقدة وغير شفافة تتيح التعسف، وتعوق حركة مؤسسات الاقتصاد الوطني العامة والخاصة، وتضعف مستوى إنتاجها وتقلص أرباحها، أو توقعها في الخسارة. وهكذا بقي القطاع العام يُدار على نحو غير كفء، وتحكمه الولاءات الشخصية مختلطة بالتعيينات السياسية مع غياب الكفاءة، وظل يعاني تدخلًا رقابيًا مفرطًا من جانب المؤسسة والوزارة التي تتبع لهما الشركة، وتدخّل الحزب والنقابة والمحافظ وفروع الأمن العديدة والبلدية والصحة.. إلخ.

كما عانى القطاع الخاص، الذي عاد للنمو تدريجيًا منذ سبعينيات القرن العشرين، مناخًا معاديًا للاستثمار، وتعقيدات وصعوبات، خصوصًا القطاع الخاص الصناعي الذي كانت معاناته هي الأشد، ولكنه بقي ملاذًا لرأس المال السوري الخاص، لأن المسؤولين ورجالات أعمالهم فضّلوا القطاعات الأخرى الخدمية ذات الربح السريع والسهل، إلى جانب كون مشكلاتها أقل. غير أن هذا المناخ غير الصديق للاستثمار أدى إلى استمرار نزيف الرساميل لتهرب نحو الخارج، وأعاق انتفاع سورية بفوائض رؤوس الأموال العربية الخليجية التي كانت تبحث عن مجالات للاستثمار في كل مكان.

والنتيجة أن بقي الاقتصاد السوري اقتصادًا سلعيًا يسوده القطاعان الصغير والمتوسط، بمستوى تقني متواضع وبقيم مضافة منخفضة، ينتج منتجات خفيفة تعتمد على يد عاملة كثيفة، وقد فشلت الاستراتيجية الصناعية التي استهدفت «الإحلال محل الواردات» التي اعتمدتها القيادة القطرية في السبعينيات من القرن العشرين، وبقي القطاع الزراعي يغلب عليه طرق الإنتاج التقليدية وكثافة اليد العاملة الرخيصة، ومكننة ضعيفة وإنتاجية متدنية، وبقي التطوير شبه غائب، وبقيت الصادرات يغلب عليها منتجات ذات قيم مضافة متدنية، وبقيت السلع الاستهلاكية والمصنعة ونصف المصنعة تشكل معظم المستوردات، وكانت النتيجة أن البنية الهيكلية للاقتصاد السوري لم تتحسن على نحو مناسب، خلال السنوات 1970 – 1992. ويظهر الجدول أدناه مقارنة بين تركيب الناتج المحلي الإجمالي بين 1970 و2000. حيث أفقد النظام الشمولي القدرة الإنتاجية للاقتصاد السوري والقدرة الإبداعية للشعب السوري. ولم تنتج العزلة السياسية والاقتصادية منذ 1963 أي تنمية.

جدول رقم (1) تركيب الناتج المحلي الإجمالي في سورية بين عامي 1970 و1992

القطاع	زراعة	صناعة وتعدين	بناء وإنشاء	نقل ومواصلات	تجارة	مال وتأمين وعقارات	خدمات	مجموع
1970	% 20	% 22	% 3	% 11	% 20	% 11	% 13	% 100
1992	% 30	% 16	% 4	% 9	% 24	% 3	% 14	% 100

المصدر: نقلًا عن كتاب فولكر برتس (الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد). ص 64

شكل تضخيم جهاز الدولة الإداري بفائض بشري كبير، وتضخيم أجهزة الحزب والشبيبة والطلائع ومنظمات العمال والفلاحين والنساء الذين تُسدد رواتبهم ونفقات مكاتبهم ومؤسساتهم من خزينة الدولة، وكذلك تضخيم العاملين في القطاع العام الاقتصادي ومؤسسات الدولة الخدمية بأعداد كبيرة، بما كان يسمى التشغيل الاجتماعي وامتصاص البطالة من دون حاجة فعلية، شكّل أحد مظاهر الهدر التي رافقت نظام البعث -الأسد، طوال أربعة عقود.

ويذكر هنيبوش أن العدد الكلي للموظفين الحكوميين كان نحو 22.000 موظفًا أواخر خمسينيات القرن العشرين، ولا يشمل هذا الرقم القوات المسلحة»[18]. بينما يبين فولكر بيرتس أن عدد الموظفين الحكوميين قد قفز قفزات سريعة ليبلغ 135.000 موظفًا (مدنيين وعسكريين) سنة 1965، ثم أصبح هذا الرقم 236.000 عام 1970، وأصبح 757.000 عام 1980، ثم 1.215.000 عام 1990. ولا تشمل تلك الأعداد العاملين في جهاز حزب البعث وجهاز شبيبة الثورة وتنظيم الطلائع وتنظيمات نقابات العمال ومنظمات الفلاحين والنساء وغيرها من الأجهزة التي تنفق عليها الدولة من خزينتها. ولا يتسق هذا التضخم مع عدد السكان الذي تضاعف بأقل من ذلك، إضافة إلى أن النمو الاقتصادي المتواضع لا يبرر هذا التضخم السرطاني في أجهزة الدولة الذي كان بدوافع سياسية لتعزيز السيطرة على حساب الكفاءة والرشاد الاقتصادي.

جدول رقم (2) الأفراد المشتغلون في الإدارات الحكومية وفي القطاع العام الاقتصادي:

السنة	1965	1970	1980	1991
الموظفون المدنيون	70000	136000	457000	685000
العساكر والأمن	65000	100000	300000	530000
المجموع	135000	236000	757000	1215000

المصدر: نقلًا عن الجدول ¼ من كتاب فولكر بيرتس، الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد (ص 236)

وبإضافة الإنفاق العسكري، يصبح حجم المشكلة أكبر. وقد ذكر فولكر بيرتس أن حصة موازنة الدفاع من الموازنة العامة، خلال السبيعينيات والثمانينيات، قد بلغت 35 و40 بالمئة من قيمة الموازنة، ونحو 10 و16 بالمئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. وهذه نسب مرتفعة جدًا، إضافة إلى أنها لا تشمل الإنفاق على شراء الأسلحة، وقد قدّرها بيرتس بنحو 570 مليون دولار سنويًا بين 1970 و1978، ثم ازدادات لتصل في عام 1979 إلى أكثر من 2.8 مليار دولار في السنة، خلال النصف الأول من الثمانينيات»[19].

تضخّمت مؤسستا الجيش والأمن، وحُشد جزء كبير من طاقات الشباب السوري في هاتين المؤسستين غير المنتجتين، حيث توسعتا كثيرًا، بما لا يتلاءم مع الحدود المعتادة لدولة بحجم سورية، وقد شكّل ذلك هدرًا للطاقات والأموال. ويُقدّر تعداد أفراد مؤسسة الجيش السوري قبل 2011، بنحو 325 ألفًا»[20]، يضاف إليها أفراد أجهزة الأمن الرئيسية الأربعة، وهي الأمن العسكري وأمن الدولة والأمن الجوي والأمن السياسي، ويضاف إليها الأمن الجنائي والشرطة، ويقدر مجموع أفرادها بأكثر من 100 ألف رجل، والنتيجة أن مؤسستي الجيش والأمن تحتاجان إلى اعتمادات مالية كبيرة، لتمويل الأجور والرواتب لقوة الشباب الذين يُسحبون من العملية الإنتاجية ويُزج بهم في هاتين المؤسستين، إضافة إلى تمويل بناء المقارّ والمرافق وتجهيزها، خصوصًا تجهيز الجيش بالسلاح المكلف جدًا.

18. رايموند هنيبوش، ثورة من فوق، ترجمة حازم نهار، دار رياض نجيب الريس، 2011، ص 126
19. فولكر بيرتس، مصدر سبق ذكره، ص 37 و57
20. المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لندن https://www.iiss.org/en/regions/syria

تذكر مريام عبابسة[21]، نقلًا عن جريدة تشرين، أن عدد الموظفين «في عام 2004 كان يزيد على 6000 موظف في مزارع الدولة، إضافة إلى نحو عشرة آلاف عمالة موقّتة». وهذا يعني أن حصة كل مشتغل تبلغ = 21000 ÷ 16000 = 1.3 دونم، أي وسطي ما يهتم به كل موظف. وهذا أقل بعشر مرات، على الأقل، مما يعتني به الفلاح في أرضه الخاصة. وتبين عبابسة في ورقتها أن تجربة مزارع الدولة هي تجربة فاشلة، وتقول: «سرعان ما أصبحت مزارع الدولة ترتبط بالإنتاجية المتدنية والتكاليف الإنتاجية العالية؛ ففي عام 1972، خسرت تسع مزارع من أصل خمس عشرة، إذ كانت تكلفة إنتاج الحليب فيها تساوي أكثر من ضعفي سعره في التجزئة»[22].

إن تضخيم أجهزة الدولة والإنفاق العسكري قد التهم جزءًا كبيرًا من الفائض الاقتصادي، مع تحصيل ضريبي ضعيف وفاسد، ولم يبقَ إلّا القليل للتنمية الاقتصادية والبشرية، وهذا القليل يُدار على نحو ضعيف غير كفء وفاسد. ويرى الخبير الألماني فولكر بيرتس في الجهاز البيروقراطي الحكومي هذا الرأي، إذ يقول: «إن غالبية أعضاء الوزارة في سورية، في وزارة الزعبي عام 1992 مثلًا، وأعضاء قيادة الحزب، هم بيروقراطيون، أو سياسيون نفعيون، ممن كان مسلكهم الوظيفي على أوثق ارتباط ببيروقراطية الحزب والقطاع العام والإدارة الحكومية، بما في ذلك أجهزة الأمن، والجامعات في بعض الأحيان. وأما النادرون بين صفوف تلك الجماعة فهم التكنوقراط، أي أولئك الخبراء القادرون على البرهان على قدراتهم بكل جدارة في أي هيكل في سورية، خارج إطار ذلك المركب البيروقراطي»[23].

21. ميريام عبابسة Myriam Ababsa، الإصلاح الزراعي المضاد في سورية (2000-2010)، ورقة غير منشورة قدمت في ندوة مركز دراسات سورية في جامعة سانت أندروز في نيسان/ أبريل 2008

22. مريم عبابسة، المرجع السابق.

23. فولكر بيرتس، مصدر سبق ذكره، ص 408

سمات الاقتصاد الذي أنتجه حكم الأسد الأب في سورية

يمكن تقديم السمات العامة للاقتصاد السوري، في عهد حافظ الأسد، بأنه اقتصاد يتحكّم فيه قطاع عام كبير فاشل، يشكّل عبئًا على الخزينة العامة، بدلًا من أن يكون داعمًا لها، ويهيمن على الإنتاج الكبير في الصناعة الاستخراجية وتجارة منتجاتها، ويسيطر على جزء كبير من الصناعة التحويلية والمقاولات والمصارف والتأمين والتجارة الخارجية، ويسيطر على تجارة عدد من المنتجات الزراعية الاستراتيجية، مثل القمح والشعير والقطن والشمندر السكري، كما يتحكّم فيه قطاع خاص صغير واسع، يهيمن على الزراعة والنقل البري والبحري وبناء المساكن وخدمات الصيانة والورش والحرف الصغيرة، وقطاع خاص ديناميكي صغير ومتوسط، نما على مدى ثلاثة عقود من حكم حافظ الأسد، بالرغم من كل الظروف الصعبة والمعيقة، وجزء كبير منه ينمو على أعمال هامشية للقطاع العام (تجارة - تعهدات)، وقطاع صناعي خاص ديناميكي، بالرغم من كل البيروقراطية والتضييق، وهناك يدٌ عاملة سورية ماهرة في المهن التقليدية والصناعات كثيفة العمالة، ورجال أعمال مهرة، اختزنوا مهارة الأعمال عبر آلاف السنين، من جهة، ومن جهة أخرى، هناك جهاز حكومي بيروقراطي كبير مترهل بتكاليف كبيرة، ونظم إدارية واقتصادية جامدة، وجهاز أمني وعسكري متضخم يفوق قدرة سورية على تحمله، يلتهم الموارد فلا يبقى للتنمية سوى القليل، ويد أمنية ثقيلة تتدخل في كل مفاصل الحياة، وفساد واسع وتحصيل ضريبي ضعيف. وكانت نتيجة كل هذا هي الفشل في تحويل هيكل الاقتصاد الوطني الذي بقي مهيمنًا عليه من جانب الزراعة والتجارة حتى ثمانينيات القرن العشرين، ثم دخل النفط ليلعب دورًا متصاعدًا، بدءًا من النصف الثاني من الثمانينيات، ثم تراجع بعد 1996، وبدأت الصناعة تلعب دورًا أبرز في تسعينيات القرن العشرين.

بسبب هذه الشمولية، فوتت سورية فرصًا تاريخية لا تعوض لتحقيق قفزة تنموية كبيرة، وقد كانت تمتلك تلك القدرات حتى خمسينيات القرن العشرين، ولكن سيطرة نظام شمولي -سياسيًا واقتصاديًا- بدءًا من 1958 جعلها عاجزة عن اقتناص تلك الفرص، والفرصة الكبيرة الأولى كانت فرصة استغلال ارتفاع أسعار النفط، وبروز فوائض دول الخليج بعد 1973، وحاجتها إلى بناء كل شيء، فقد كانت فرصة كبيرة أمام قطاعات الصناعة والزراعة والمقاولات السورية، والفرصة الثانية كانت فرصة استغلال الاتفاق مع أوروبا الذي أبرم سنة 1977، وفتح أسواق أوروبا أمام المنتجات الصناعية السورية من طرف واحد، من دون أن يطلب من سورية أن تفتح أسواقها، لأن أوروبا بدأت مذاك موجة التخلي عن الصناعات كثيفة العمالة وقررت إغلاقها ونقلها إلى بلدان نامية واستيراد المنتجات جاهزة منها.

إذا ما نظرنا إلى وضع الاقتصاد السوري، على مدى العقود الثلاثة 1970 – 2000، فسيبدو واضحًا مدى اعتماد الاقتصاد السوري على عوامل خارجية وريعية. فقد مر الاقتصاد بمرحلتي ازدهار: الأولى في النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين؛ والثانية في النصف الأول من تسعينيات القرن نفسه، وكانت بينهما فترتا أزمة وركود. وفي كل من مرحلتي الازدهار، كان الأسد يحصل على مساعدات من دول النفط العربية؛ في السبعينيات لدعم صمود سورية في وجه إسرائيل، وفي التسعينيات مكافأة له على اشتراكه في التحالف الدولي سنة 1990، لإخراج صدام حسين من الكويت عام 1991، يضاف إليها تزايد إنتاج النفط وصادراته، وهو إيراد ريعي بالتعريف. وبين المرحلتين، عانى الاقتصاد في الثمانينيات أزمة اقتصادية حادة، حين انقطعت مساعدات دول مجلس التعاون، بعد موقف سورية الداعم لإيران في حربها على العراق، كما عانى في النصف الثاني ركودًا بعد تراجع المساعدات، وهذا يشير إلى أن عوامل القوة الذاتية للاقتصاد السوري قد أهدرت، على الرغم من تنوّع قطاعاته بين زراعة وصناعة استخراجية وصناعة تحويلية وخدمات سياحية ونقل وقوة

عمل منتجة ووجود رجال أعمال بارعين، وهي عوامل كان من الممكن أن تُكسب الاقتصاد قوة مضاعفة، ولكن سوء الإدارة والمقاصد والفساد قد أهدر تلك الطاقات. ويبين الشكل (1) متوسط معدل النمو الاقتصادي، ونمو حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، في سنوات المشهد المرجعي (1970-2005)[24]:

«سواء أكانت منتجة للنفط بشكلٍ مباشرٍ، أو متلقية للحوالات النقدية أو المساعدات من الدول الخليجية الريعية، يمكن وصف سورية بأنها دولة ريعية»[25]. بل هي ريعية بالوكالة، وقد اعتمد الأسد في مرحلة حكمه، إلى حد بعيد، على تحويل الريع السياسي إلى ريع نقدي، فكان يعتمد على إعانات الاتحاد السوفياتي لدعمه عسكريًا، بينما يعتمد على إعانات دول النفط العربية، كدولة مواجهة مع العدو، لذا كان هو في حاجة إلى «العدو» دائمًا، وقد أظهر براعة في الحصول على كلا الريعين، من مصدرَين يفترض أنهما متعارضان. ولأن تنمية الأسد تعتمد على الريع، كان انقطاعه يؤدي إلى أزمة اقتصادية، وهذا ما حدث في سورية في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين. ومع ازدياد إنتاج النفط في سورية، منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، ساهم ذلك الريع في تحسين الوضع المالي للخزينة العامة.

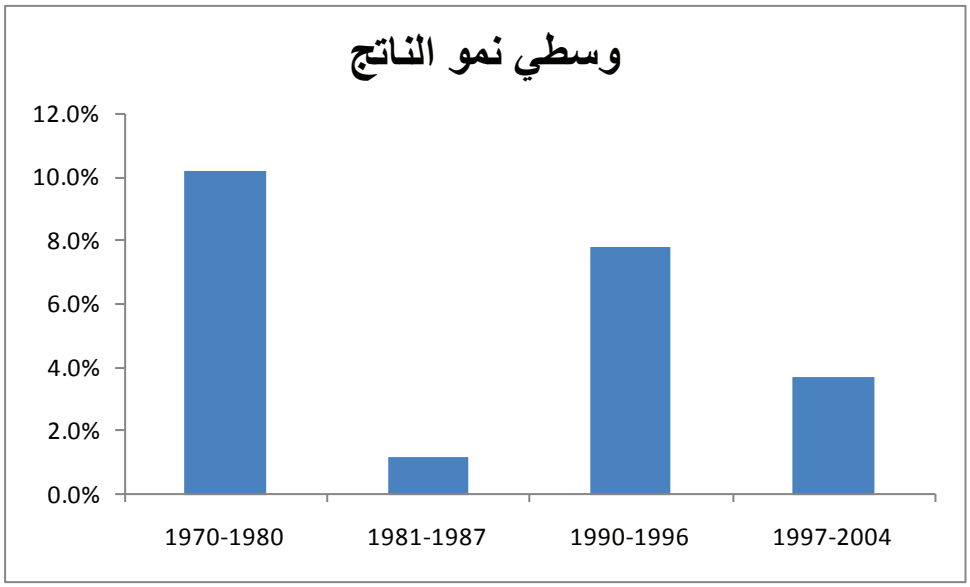

24. المصدر تقرير مشروع سورية 2015 الفصل الأول اتجاهات النمو الاقتصادي، خلفية منهجية نظرية: النمو الاقتصادي والإنتاجية: ص 4، وهو تقرير يمثل خلاصة مشروع سورية 2025 الذي أطلقه د. عصام الزعيم في هيئة تخطيط الدولة سنة 2001 بتمويل من برنامج الأمم المتحدة، واستمر العمل به سنوات عدة، وشارك فيه نحو 265 خبيرًا سوريًا، وقد أنتج المشروع تقريرًا موسعًا عن الاقتصاد السوري وسيناريوهات تطوره حتى 2025، ولكن الحكومة السورية رفضت نشره أو عقد أي ندوة حوله أو الترويج له، لمجرد أن تحليل التقرير لوضع الاقتصاد السوري اتسم بموضوعية، وحلل نقاط الضعف والقوة بشكل معقول من دون أي موقف له علاقة بمعارضة أو عداء للحكومة أو للنظام الاقتصادي أو السياسي القائم. وهذا نموذج لعدم تقبل نظام البعث أي نقد موضوعي يساعد في تعزيز الاقتصاد الوطني وتطوره.

25. سورين شميدت Søren Schmidt، الدور التنموي للدولة في سورية، ورقة غير منشورة قدمت في ندوة مركز دراسات سورية في جامعة سانت أندروز في نيسان/ أبريل 2008

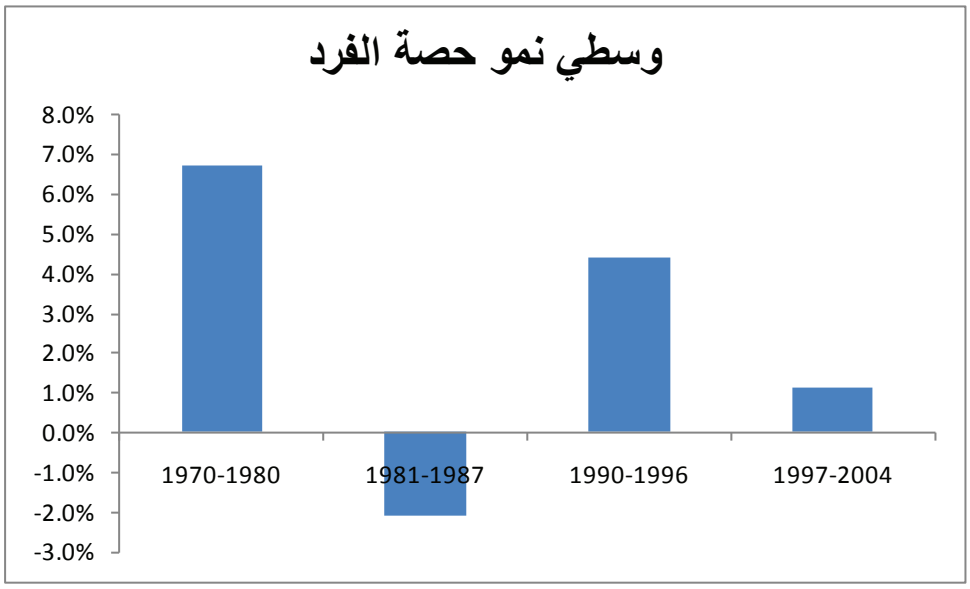

إعداد: فضل الله غرز الدين - وحدة النمذجة في مشروع (سورية 2025)

حكمت سياسة حافظ الأسد الاقتصادية جملةٌ من التناقضات، سعى للتوفيق بين أطرافها بقدر ما استطاع، وقد كان من أبرز التناقضات، التناقض بين استرضاء الفئات الواسعة من الشعب التي جاء البعث باسمها إلى السلطة من جهة، وبين استرضاء النخب الرأسمالية التي بدأت العودة إلى الديار السورية من جهة أخرى، فالسياسات التي تناسب الجماهير تتعارض مع سياسات تناسب النخب الريعية الجديدة، إضافة إلى التناقض بين التوجه نحو رأس المال العالمي للقدوم إلى سورية، وبين سياساته التعبوية الشعبوية المعادية للرأسمال والاستعمار، وقد سار الأسد نحو الاندماج بالنظام الرأسمالي العالمي، ولكنه بقي في منتصف الطريق. على الرغم من الضغوطات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، واجتياح الأفكار النيوليبرالية العالم، لم يلجأ الأسد إلى خصخصة القطاع العام، بل أفسح الطريق أمام الاستثمار الخاص، وحرّر الاستثمار في معظم القطاعات الاقتصادية، لكنه أبقى في يده أدوات الكبح والسيطرة على النشاط الاقتصادي الخاص. ولا تختلف تناقضات الأسد الاقتصادية كثيرًا عن تناقضاته السياسية، كالتناقض بين علاقاته السياسية مع المعسكر الشرقي وعلاقاته الاقتصادية مع المعسكر الغربي، والتناقض بين قمعه للقوى اليسارية في سورية وتحالفه مع الاتحاد السوفياتي، وقمعه للحركات الإسلامية داخل سورية، وتحالفه معها خارجها، واحتضانه للمقاومة العراقية ضدّ الغزو الأميركي، وتأييده السياسي لإيران التي باتت تسيطر على العراق بعد آذار/ مارس 2003 بمساعدة الأميركان. إنها لعبة مزدوجة تحتاج إلى مهارة في الحفاظ على هذا التوازن القلق، بين مصالح العمل ومصالح رأس المال.

الجمود والصمت وقتل القدرة على الإنتاج

كان حافظ الأسد يحرص دائمًا على ألا تُشكل أيُّ طبقة أو فئة اجتماعية أيَّ تهديد لسلطته، فلا يكون في «سورية الأسد» أي طبقة أو فئة، تملك وعيًا جمعيًا بمصالحها، وتعمل على مشروع وطني. وظلّ يعمل على أن تبقى جميع طبقات المجتمع السوري وفئاته أفرادًا مشتتين، يتنافسون على الصفقات التي تأتي عن طريق رضى السلطة، لقد قامت سياسة الأسد على تذرير المجتمع وتحويله إلى جماعات منعزلة لا يرتبط بعضها ببعض.

كان الجمود سمةً لازمة لنظام البعث، وهو ما يعطل قدرات البشر بالضرورة. فقد كان حافظ الأسد يميل إلى الاستقرار في كل شيء، يسير ببطء، ويغيّر الأشياء ببطء حتى في مستوى قادة الدولة، وبخاصة القادة الأساسيين في الأمن والجيش. فالضباط الذين ساعدوه في انقلاب تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 بقوا في خدمته سنوات طويلة، وبعضهم استمرّ حتى قبيل وفاته أو بعدها (علي دوبا، محمد ناصيف، محمد الخولي، شفيق فياض، إبراهيم صافي، عدنان بدر حسن، علي أصلان، علي حيدر، وغيرهم، وجميعهم من أبناء الساحل، وهم أركان السلطة الفعلية). وإلى جانبهم كان بعض القادة، مثل مصطفى طلاس (من مدينة الرستن ريف حمص)، وحكمت الشهابي، (من مدينة الباب ريف حلب). كما بقي قادة الحزب والشبيبة ونقابات العمال واتحادات الفلاحين والنساء وحتى الطلائع، في مواقعهم سنوات عديدة تمتد إلى أكثر من عقدين لدى بعضهم، مثل سليم ياسين نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية (من اللاذقية)، ومحمد العمادي وزير الاقتصاد (من دمشق)، ورئيس الوزراء محمود الزعبي (من درعا)، وخالد المهايني وزير المالية (من ريف دمشق)، وعز الدين ناصر رئيس اتحاد نقابات العمال (من طرطوس)، ومصطفى العايد رئيس اتحاد الفلاحين (من الرقة)، وفريال المهايني رئيسة الاتحاد النسائي (من دمشق)، وكذلك أحمد أبو موسى، رئيس منظمة الطلائع (فلسطيني) الذي بقي في منصبه حتى بعد أن أصبح كهلًا، وغيرهم كثير. ومن المعروف أن استمرار الشخص ذاته، في الموقع ذاته، يعني أنه سيستمر في تكرار ما قدمه، وفي نظامٍ يمنع المعارضة بل يمنع النقد، لن يتعرف المسؤول إلى أخطائه، ولن يقف أمام تحدٍ يعارضه ويجبره على أن يعيد النظر في ما فعله، بل سيكون مدافعًا عن صحة كل ما فعله، مهما كان يحمل من أخطاء، ويبدأ مثل هذا المسؤول التخلّص من ناقديه، ويقرّب المتزلفين له. هذه الآلية حكمت جميع مؤسسات الدولة تقريبًا، في جميع الفترات، وربما باستثناءات قليلة. وكل من يتولى موقعًا، سواء أكان صغيرًا أم متوسطًا أم كبيرًا، كان ينظر إلى فوق، فالرضى عنه من فوق هو أساس بقائه في منصبه وترقيته، فلا ينظر إلى تحت، إلى الواقع، ليرى نتائج ما يفعله. وقد جعل هذا الوضع مسألةَ الولاء المطلق من دون تحفظ للنظام، والولاءِ الشخصي للقيادي المتحكم في القطاع، أساسَ اختيار من يتولى المناصب على المستويات كافة. وهذا كفيل باختيار قادة بكفاءات متدنية، ويقوم القيادي ضعيف الكفاءة بدوره بتقديم أشخاص أقلّ كفاءة منه، للعمل تحت إدارته الضعيفة، وهذه وصفة محكمة لتدهور كفاءات أي إدارة. ولأن الكفاءة ونتائج العمل لم تكن أساسَ التقويم والترقية، كان أصحاب الكفاءات الذين يعملون مع الدولة يلتزمون الصمت.

كان المسؤول الأدنى يُحجم عن تقديم مقترحات تتعارض مع قناعات ومصالح من هو مسؤول عنه، بل يسرع ليؤيد ويؤكد صحة ما يقترحه رئيسه المباشر، بصرف النظر عن مدى صوابه وفائدته أو ضرره. هذا نظام عطّل التفكير والعقول وقتل المبادرة وحرم سورية من عقول أبنائها وطاقاتهم وإبداعهم. وعملًا بالقاعدة التي تفضلها السلطة، وهي «إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب»، فقد شاعت مقولة «من يبادر يخطئ، ومن يتكلم يخطئ»، وكانت القاعدة التي يعمل بها من يتولى موقعًا أدنى، أن ينتظر أن تأتيه التعليمات ممن هو

أعلى منه، فينفذ على مسؤولية الأعلى، فالأعلى، فالأعلى، وكانت السياسات والقرارات في القضايا الرئيسية السياسة والاقتصادية والعسكرية تأتي من رجل واحد هو الرئيس.

كانت النخب القادرة على تقديم أفكار وحلول لمشكلات سورية معزولةً عن السلطة، فالجميع يعلم أن لا تأثير له على مجريات الأمور، ولا تأثير له في النظام السياسي والاقتصادي القائم، والأفضل له أن يصمت، ولا دور له في اختيار قيادة نقابته أو المجلس البلدي، ويعلم أن مجلس الشعب مجلس صوري، لا سلطة له، وأن أحزاب الجبهة لا دور ولا تأثير لها في القرار السياسي أو الاقتصادي، ولا في كيفية معالجة مشكلة تدهور التعليم -مثلًا- أو الصحة، أو كيف يمكن حلّ مشكلة استنزاف المياه أو في غيرها. وكان يعلم أن لا أحد يهتم برأيه ومقترحاته. لقد كانت السلطة السورية تعيش في صندوق مغلق، منفصلة عن المجتمع الذي تنعدم فيه المعارضة التي تجبر السلطة على التفكير في ما تفعله. لم يكن في سورية مجلات حرة تناقش الفكر والنظريات الاقتصادية والمدارس الفكرية، ولم يكن ثمة إعلام حر، ولو جزئيًا، يطرح الرأي والرأي الآخر، ويغوص في الواقع وينبشه ويسلط الضوء عليه عبر تحليلات وتحقيقات غنية. حيث كان نهج إعلام الأسد وثقافته قائمين على مديح مطلق ومستمرّ بصحة نهج القائد. ولم يكن هناك سوى هامش ضيق لنقد بعض جوانب السياسة الاقتصادية ونقد الأداء الاقتصادي ونقد مؤسسات محددة ونقد الفساد، ولكن من دون الإشارة إلى الفاسدين بالاسم، ومن دون المساس بالنهج الاقتصادي. وكانت نتيجة كل هذا أن بدأت سورية تفقد قدراتها الإنتاجية، وبدأ السوريون يفقدون مهاراتهم التاريخية.

تبدل سريع في السياسةالاقتصادية بعد تسلّم الأسد الابن

توفي حافظ الأسد في العاشر من حزيران/ يونيو 2000، وأُنجزت عملية التوريث بسرعة قياسية، وبطريقة محكمة وفق المخطط الذي وضعه حافظ الأسد قبل وفاته، وكُلّف مصطفى طلاس بإخراج مسرحية التوريث، والتوريث يعني «لا للتغيير». وقد صمت الشعب السوري عن التوريث رغبة في الاستقرار، وخشية مواجهة السلطة، وعلى الرغم من انطلاق حركة لجان إحياء المجتمع المدني، في بداية عهد بشار الأسد، التي طالبت بالإصلاح السياسي التدريجي، فإن فئات واسعة من النخب السورية عقدت الآمال على هذا الشاب «المنفتح» الذي درس في بريطانيا، وتزوج سيدة سورية – بريطانية، من إحدى العائلات المعروفة في مدينة حمص، المدينة التي قدّمت رئيسين سابقين لسورية، هما هاشم الأتاسي ونور الدين الأتاسي الذي سجنه حافظ الأسد مع بقية قادة الدولة منذ انقلابه في عام 1970 حتى وفاته في عام 1992.

في خطاب القسم، في 17 تموز/ يوليو عام 2000، بعد الاستفتاء على رئاسته[26]، قدم بشار الأسد وعودًا غامضةً بالتغيير، وسرعان ما تبين أنها ليست أكثر من دخانٍ ما لبث أن انقشع، باعتقال عشرة من قادة المعارضة المدنية السلمية، في أيلول/ سبتمبر 2001، من دون أي سبب سوى تعبيرهم السلمي عن رغبة الشعب السوري في الإصلاح ضمن النظام القائم. ثم ما لبث وعد بشار الأسد بـ«التغيير» أن تراجع، إلى الوعد بـ«الإصلاح»، ثم ما لبث الوعد بالإصلاح أن تراجع إلى الوعد بـ«التطوير والتحديث»، وفي الواقع، لم يجرِ أي تطوير أو تحديث فعلي إلا في مجال السياسة الاقتصادية والخطاب الاقتصادي لتلبية مصالح النخب الرأسمالية الريعية الجديدة البازغة من بين ظهراني النخبة الحاكمة، بينما بقيت بنية النظام وسياساته في الميادين الأخرى كما هي، مع تخفيف لقبضة أجهزة الأمن التي كانت قد زاد بطشُها، مع أحداث الإخوان المسلمين بين 1975 و1982، وظلت شديدة حتى سنة 2000، وفي سياق الإعلام، فتح الأسد الابن المجال قليلًا ولكنه بقي تحت السيطرة.

في بداية ولايته، بدا بشار مترددًا وغير واثقٍ بما يفعله، ولم تكن كامل السلطات قد استقرت في يده بعد، فقد كان القادة السابقون الذين رافقوا والده، وعرفهم هو عندما كان طفلًا، ما زالوا يمسكون بمفاصل مهمة من السلطة، وهم الذين أبقى حافظ الأسد معظمهم لحراسة السلطة (وكان قد أزاح، قبيل وفاته، كل الذين يشكلون خطرًا على سلطة ولده) وذلك ريثما يتم نقل السلطة إلى ولده بشار، ويتمكن من توطيدها بيده فيزيحهم تدريجيًا، وكان هؤلاء القادة ما يزالون في مواقعهم، مثل شفيق فياض وإبراهيم صافي وغازي كنعان وعدنان بدر حسن وعلي أصلان وغيرهم. ولا شك في أن تلك القيادات التي رافقت حافظ الأسد منذ 1970 لم تكن مرتاحة وهي تقدم طقوس الطاعة لهذا الشاب الذي عرفوه طفلًا صغيرًا يوم كانوا في أعلى درجات سلم السلطة. وكان الأسد الأب قد أزاح قبيل وفاته عددًا من القادة من طريق ولده بشار، فقد أزاح أخاه رفعت في وقت مبكر، في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، وأزاح اللواء علي حيدر قائد القوات الخاصة، في أيلول/ سبتمبر 1994[27]، وأزاح العماد حكمت الشهابي رئيس الأركان في عام 1998، وكذلك أزاح عز الدين ناصر رئيس اتحاد نقابات العمال.

26. خطاب قسم بشار الأسد أمام مجلس الشعب 17 تموز/ يوليو 2000 https://bit.ly/2OTSyqe

27. يتردد على نحو واسع أن حافظ الأسد قد أبعد علي حيدر وسجنه بعض الوقت، في آب/ أغسطس 1994، لأنه اعترض على إحضار ولده بشار من لندن، بعد مقتل ولده باسل الأسد في حادث سير غامض في أوائل عام 1994 تحضيرًا لتوريثه السلطة.

عندما استلم بشار الأسد السلطة، كان الوضع المالي للدولة متوازنًا، لكن الأداء الاقتصادي في السنوات القليلة السابقة لاستلامه كان ضعيفًا، ومعدلات النمو متدنية بل سالبة، وكان إنتاج النفط قد بدأ التراجع بمعدل 5 % سنويًا، بعد أن وصل إلى أعلى معدلاته سنة 1996، بإنتاج يومي وسطي 620 ألف برميل في اليوم، بينما يتزايد استهلاكه المحلي، الذي كان بحدود 200 ألف برميل يوميًا آنذاك، إلى أن أصبح الإنتاج عام 2010 نحو 380 ألف برميل في اليوم، والاستهلاك الداخلي نحو 340 ألف برميل في اليوم، وتقلّصت تدريجيًا إيرادات الدولة من فائض التصدير. وكانت النخب الاقتصادية الجديدة قد أصبحت في موقع قوي، تستطيع من خلاله ممارسة الضغوط على السلطة.

وجد بشار الأسد نفسه بين عوامل تدفعه إلى المضيّ قدمًا في طريق استكمال بناء اقتصاد السوق الرأسمالي، وعوامل أخرى تكبح اندفاعه وتحذره من هذا الطريق[28]. لكن مصالح النخبة المالية الجديدة الصاعدة، وخاصة من أبناء المسؤولين، كانت أقوى من الخوف من الإصلاح، ورأى بشار أن قوة رجال الأعمال الصاعدة هي قوة حليفة، بل هي من صلب النظام ومن حلفائه؛ فقرّر توسيع الانتقال إلى اقتصاد السوق الرأسمالي، من دون إعلان ذلك صراحة، استجابة للمصالح الرأسمالية الريعية النامية والروح السائدة في العصر، ولأنه يريد السير على نهج والده، وهو أن يضع تثبيت السلطة في يديه قبل أي اعتبار آخر، اختار نهج الصين في التحرير، أي العمل على تحرير اقتصادي من دون تحرير سياسي، ولكنه لم يستعر التسمية الصينية «اشتراكية السوق». وبذلك تكون سورية قد «اختارت طريق إصلاحٍ يشبه طريق الصين وفيتنام، ولكنها فشلت في تحقيق ما حققه البلدان. وتتشابه التجربة الانتقالية في سورية مع الدولتين الانتقاليتين الآسيويتين، فيتنام والصين، في تبني نهج تدريجي للمسار المزدوج. ومع ذلك، كانت فيتنام والصين أكثر نجاحًا في تحقيق لا مركزية السلطة السياسية، وتنشيط القطاع العام ومواءمة اقتصاديهما مع السوق العالمية»[29].

ارتبك بشار الأسد في كيفية الإفصاح عن توجهه نحو اقتصاد السوق، فأحجم عن الإفصاح عن طبيعة الإصلاح الذي ينشده، وأطلق الحوار حول الإصلاح الاقتصادي بُعيد توليه السلطة، واستمرّ ذلك سنوات عدة ليمهد لقبول هذا الإصلاح، في أوساط الحزب ومؤسسات الدولة وأوساط المجتمع التي ستتضرر منه، ثم وجد ضالته في ما يسمى «اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي تبناه المؤتمر العاشر لحزب البعث الحاكم[30]، في حزيران/ يونيو 2005، الذي أقحم هذا المصطلح في الخطة الخمسية 2006-2010، من دون أن يكون لذلك أي انعكاس فعلي. ولم تقم أي من مؤسسات السلطة بدراسة النموذج الألماني من اقتصاد السوق، الذي يراعي الجانب الاجتماعي، ويسميه الألمان «الرأسمالية المنظمة»، وهو نسخة من الأنظمة الرأسمالية الأوروبية، وبتكييفه مع الحالة السورية، وترجمة هذا التوجه في سياسيات محددة، ومن هنا، فقد كان شعارًا يُستعمل للإعلام، بينما تسير السياسة باتجاه تحريري ليبرالي، وفق توصيات البنك الدولي المعتادة، من دون أن يفرض البنك الدولي ذلك. لقد اختار الأسد هذه التسمية، ليخفف وقع الانتقال من «النظام الاشتراكي» المنصوص عليه في الدستور، إلى اقتصاد السوق الرأسمالي الذي يقوم فيه القطاع الخاص «الرأسمالي» بدور محوري. وهذه التسمية تُطمئن الفئات القومية واليسارية بأن الجانب الاجتماعي سيتم مراعاته، ولكن في التطبيق العملي لم يحدث شيء من هذا، بل بدأت قوانين ومراسيم التحرير الاقتصادي غير المدروسة بعناية

28. For forther analysis see: Samir Seifan; Syria on the Path to Economic Reform, University of St. Andrews Centre for Syrian Studies, 2010

29. فرديناند فرديناند أرسلانيان nainalsrA dnanidreF، النمو في الفترة الانتقالية والأداء الاقتصادي في سورية، ورقة غير منشورة قدمت في ندوة مركز دراسات سورية في جامعة سانت أندروز في نيسان/ أبريل 2008

30. قرارات المؤتمر العاشر لحزب البعث الحاكم في سورية في حزيران/ يونيو 2005 https://bit.ly/2WS2DrZ

تتوالى، وبدأ الخطاب الاقتصادي يروج لها. ولم يتم إعداد أي وثيقة تحدِّد ما هو هذا النموذج من اقتصاد السوق، ولم يكن هناك أي خطة واضحة للتحول نحو اقتصاد السوق، واتبع نهج سياسة آنية "ad hoc" تسير ببطئ، خطوة فخطوة، نحو اقتصاد السوق ورؤية ردات الفعل، وكانت تغلب على تلك الخطوات مصالح الرأسمالية الريعية التي يشكل فيها أبناء قادة النظام القوة الضاربة[31].

إن جميع خطوات تحرير الاقتصاد واستكمال بناء اقتصاد السوق قد تمت، من دون خطة متكاملة لاحتواء الآثار السلبية للخطوات المتخذة على الفئات الضعيفة وعلى القطاعات الاقتصادية، وخاصة الزراعة والصناعة. وكانت الخطوة القاسية على الأفراد وعلى الشركات الصناعية الخاصة هي رفع أسعار المازوت في بدايات عام 2008، من 7 ليرات سورية إلى 25 ليرة سورية دفعة واحدة (كان الدولار الأميركي يعادل 47 ليرة سورية حينذاك) وقد واجهتها الفئات محدودة الدخل بغضب عجزت السلطة عن احتوائه. وقد «دق تقرير الأمم المتحدة حول سورية ناقوس الخطر، بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لإصلاحات السوق في ذاك المجتمع»[32].

لم تمسّ هذه الإجراءات مستويات حياة الفئات محدودة الدخل التي تشكل معظم الشعب السوري فحسب، بل مسّت حتى قطاع الأعمال الصناعي، حيث أدى تحرير الأسواق السورية المجاني واتفاقية الشراكة السورية التركية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة، التي أبرمت في 2005 ودخلت حيز التنفيذ في 2007، إلى خلق آثار سلبية ضارة على قطاع الصناعة، وتسببت في إغلاق آلاف ورش الأحذية والموبيليا والملبوسات وغيرها. و«لم تتقدم الإصلاحات الاقتصادية السورية إلى أبعد من كونها نوعًا من الإصلاحات السطحية نسبيًا، التي تُتخذ بـ «جرة قلم»، وذلك إما بسبب عدم قدرة الدولة على إجراء إصلاحات مؤسساتية أكثر تعقيدًا، وإما لأن المصالح الخاصة قد أصبحت الآن مهيمنة كثيرًا داخل النظام، والرئيس يدين لهم بالفضل كذلك. وكانت النتيجة أن الاقتصاد لم يكن قادرًا على الإفادة من تحرير التجارة أو الأعمال المصرفية أو التحول من الإنتاج العام إلى الخاص، وبدلًا من إحداث النمو، أدى التحرر الاقتصادي إلى اقتصاد بنمو معدوم (صفري)، غير دينامي، ريعي وغير منصف، وأكثر اعتمادًا على عائدات النفط من أي وقت مضى»[33].

هذه الخطوات خلقت منافع لفئة ضيقة، ولا سيما لنخب السلطة، بينما خلقت آثارًا سلبية واسعة للأغلبية العظمى من الناس (إصلاح لمصلحة القلة على حساب الكثرة) وأدت إلى تنمية طبقة رأسمالية ريعية، تستثمر في التجارة والخدمات مستعينة بشراكتها مع قيادات الدولة. إذ «لم تؤدِّ إعادة هيكلة الدولة إلى الحد من دور الدولة، بل حولت -بدلًا من ذلك- دور الدولة إلى خدمة مصالح القطاع الخاص»[34].

31. For forther analysis see: Samir Seifan; Syria on the Path to Economic Reform, University of St. Andrews Centre for Syrian Studies, 2010

32. أنجيلا جويا، مصدر سبق ذكره.

33. سورين أورورا سوتيمانو onamittoS aroruA: الأيديولوجية والخطاب في عهد الإصلاحات البعثية: نحو تحليل للحاكمية الاستبدادية، ورقة غير منشورة قدمت في ندوة مركز دراسات سورية في جامعة سانت أندروز في نيسان/ أبريل 2008

34. أنجيلا جويا، مرجع سبق ذكره.

الاقتصاد السوري قبَيل الحراك الشعبي آذار/ مارس 2011

نتيجة السياسات الاقتصادية لحكم الأسدين الأب والابن لمدة 40 عامًا، برزت في السنوات الأخيرة السابقة لعام 2011 حالة الخلل في رسم وتنفيذ السياسة الاقتصادية السورية. وبرزت الآثار السلبية في اختلال التوازن، بين القطاعاتِ الأساسية المنتجة للدخل (التي تمتلك فيها سورية مزايا نسبية وتنافسية، مثل الزراعة وبعض الصناعات التحويلية والبناء والتشييد والنقل والسياحة، وهي تؤمن القسم الأعظم من فرص العمل في سورية، ولم تنمُ بالمستوى الممكن والمطلوب)، والقطاعاتِ الريعية التي تحصل على دخلها من خلال اقتطاع جزءٍ من ناتج «القطاعات الأساسية المنتجة»، مقابل الخدمات التي تقدمها لها، مثل: المصارف والتأمين والصرافة وسوق المال والتجارة، وهي القطاعات التي وجّه إليها بشار الأسد إجراءات الإصلاح والاهتمام، فنمت وتوسعت -في السنوات العشر الأولى من حكمه- بشكل أسرع وأوسع من القطاعات الأساسية المنتجة للدخل. ويذكر تقرير أمانة الشؤون الاقتصادية[35] في اتحاد نقابات العمال في سورية، وهي منظمه شبه رسمية وغير مستقلة، الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 2009، أن «الاقتصاد السوري اليوم هو اقتصاد تسوده علاقات إنتاج الرأسمالية التي يغلب عليها الطابع الريعي، لمصلحة شريحة اجتماعية محددة في المجتمع يزداد ثراؤها، وقد نجم عن ذلك خللٌ في توزيع الدخل، وتراجع في القدرة الشرائية للأجور».

بينما نمَت القطاعات الريعية، لم يتحقق أي نمو في الزراعة بل إنها تراجعت. ولذلك عجزت الدولة عن مواجهة مواسم الجفاف التي ضربت البلاد ثلاث سنوات 2007 – 2009. وبحسب مجلة البيئة والتنمية[36]، فقد «أشارت تقديرات الحكومة السورية وبعثة تقويم الحاجات الموفدة من الأمم المتحدة، إلى أن أكثر من 800 ألف شخص من الذين تأثروا بالجفاف فقدوا معظم مصادر دخلهم، وهم يعيشون في ضنك شديد. وقد أدّى الجفاف إلى هجرة ما بين 40 و60 ألف أسرة من أراضيهم إلى ضواحي المدن الكبرى، مثل دمشق وحلب، بعد أن فقدوا معظم أرزاقهم»، وقد أثار الموضوعَ وليُّ العهد البريطاني الأمير تشارلز، في كلمة ألقاها أمام المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي، في لندن نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2013، ورأى أن «الصراع المأسوي في سورية هو مثال واضح ومخيف على ذلك... وأن استنزاف رأس المال الطبيعي كان مساهمًا ذا شأن، في التوتر الاجتماعي الذي انفجر مخلفًا نتائج تبعث على اليأس، كتلك التي نشهدها الآن»، وقد أدّت هذه الأوضاع إلى الإضرار بأمن سورية الغذائي الذي كانت تفاخر به سنوات عدة، وتحوّلت بعدها من بلد مصدّر للقمح إلى بلد مستورد له، لتلبية حاجاتها الغذائية.

إن آثار الجفاف على المنطقة الشرقية بشكل خاص تعود أيضًا إلى إهمال الدولة لتنمية المنطقة الشرقية التي بقيت تعاني من أعلى معدلات البطالة ومعدلات الفقر وأعلى معدلات تزايد السكان في سورية، وهي تنتج كامل نفط سورية وأغلبية إنتاجها من الحبوب والقطن، فقد كانت هذه الثروات تضخ إلى سورية الغربية في دمشق وحلب والساحل. ويمكن أن نقارن هنا بين وضع الجزيرة، بعد خمسة عقود من حكم البعث، وبين صعودها على مدى عقود الثلاثينيات وحتى الخمسينيات من القرن العشرين، قبل سيطرة سلطة البعث، لنأخذ مثالًا واضحًا عما فعلته هذه السلطة بهذه المنطقة الغنية[37].

35. تقرير أمانة الشؤون الاقتصادية في اتحاد نقابات العمال في سورية، الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 2009.

36. مجلة البيئة والتنمية عدد تشرين الثاني- كانون الأول/ نوفمبر- ديسمبر 2015 | 212 على الرابط: https://bit.ly/3eXNVpF

37. لمزيد من المعلومات عن صعود الجزيرة ومشروعاتها ومنتوجاتها، راجع كتاب محمد جمال باروت «التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية" الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2013.

من أبرز شواهد خلل السياسة الحكومية، أن تحرير التجارة الواسع جرى مجانًا وبإرادة سورية منفردة. فإضافة إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (1997)[38] واتفاقية الشراكة السورية التركية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة (2005)، فُتح باب الاستيراد على مصراعيه منذ 2005، على نحو مستعجل، «ولا توجد سياسة واضحة في مجال الانفتاح التجاري الذي جاء متسرعًا»[39]، ومن دون أن يرافقه أي برنامج لدعم قطاعات اقتصادية سلعية وخدمية مختارة ذات وزن وأهمية وقدرة وقابلية، تُختار بدراسات ووفق معايير علمية، وتطوير برامج خاصة بكل منها لرعايتها. فأصبحت السلع تغزو السوق السورية من الصين وتركيا وأوروبا وغيرها، من دون القيام بإصلاح الجمارك التي ينخرها الفساد، فتصبح كجدار البيت المثقوب يدخل منه «اللصوص» بشهادات المنشأ المزورة، أو تهريبًا عبر الحدود، أو عبر البوابات الجمركية الفاسدة، أو بطرق ملتوية أخرى متهربة من دفع الرسوم الجمركية، فألحق ذلك ضررًا بالغًا بعددٍ من الصناعات التحويلية السورية التي تشغّل مئات آلاف العاملين السورية، مثل صناعة المنسوجات والملبوسات والمفروشات والأحذية.

إن تحرير التجارة على الطريقة السورية لم يؤدّ إلى نمو الصادرات بأسرع من المستوردات، وهو الهدف من التحرير، بل على العكس فقد أدى إلى نمو المستوردات بمعدل يماثل ضعفي معدل نمو الصادرات، «فقد زادت الصادرات بين عامي 2005 و2010، بمعدل 34 في المئة، بينما زادت الواردات بمعدل 62 في المئة»[40]، وأدى ذلك إلى زيادة استيراد السلع المنافسة للسلع السورية، وقد بلغ عجز الميزان التجاري السلعي في عام 2010 نحو 243 مليار ليرة سورية (812 مليار مستوردات مقابل 596 صادرات)[41].

إن تحرير التجارة بالشكل الذي جرى يمثل اختلالًا في التوازن بين مصالح الصناعة ومصالح التجارة. إنه انتصار للتاجر على الصناعي، وغلبة للريع على الإنتاج. وكذلك لم ينمُ قطاع نقل سوري بالسيارات، برأسمال سوري وعبر سورية من أوروبا نحو البلدان العربية أو العكس، بل بقيت صادرات سورية تنقل في غالبها بسيارات غير سورية. ولم تنمُ تجارة ترانزيت تنظمها شركات سورية وتخلق فوائض تعود على السوريين واقتصادهم.

ولم تؤدِّ السياسة الاقتصادية إلى نمو قطاع البناء والتشييد ليقدم عرضًا كافيًا من المساكن لمختلف الفئات، خصوصًا للشريحة الواسعة من السكان. بينما أدت إلى تراجع دور القطاع التعاوني الذي كان يساهم بشكل ملموس في تأمين المساكن لذوي الدخل المحدود، وتوقفت الدولة عن منح قطع الأرض للجمعيات التعاونية، بينما توجهت إلى تحرير القطاع العقاري الخاص، وهذا مثال على تفضيل لمصالح الفئات الغنية الضيقة على الفئات الشعبية المنتجة الواسعة. وأصبح سعر المسكن في سورية يفوق سعره في دول يرتفع متوسط دخل الفرد فيها مرات عدة عن مستواه في سورية. هذا فضلًا عن الفوضى العمرانية وأحياء المخالفات الجماعية الواسعة «السكن العشوائي»، وقد عجزت الحكومات السورية طوال عقود عن وضع حدٍّ لهذه الظاهرة، بما لها من أضرار متعددة غير القابلة لإصلاح[42].

38. في الواقع إن تحرير التجارة مع البلدان العربية يخدم مصالح سورية، لأنه يفتح الأسواق العربية أمام المنتوجات السورية، خاصة إلى دول الخليج وليبيا والجزائر وتونس، بينما شكل تحرير التجارة مع تركيا، بالطريقة التي تمت بها، ضغوطًا ثقيلةً ألحقت ضررًا بالصناعة السورية.

39. تقرير أمانة الشؤون الاقتصادية في اتحاد نقابات العمال في سورية، الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 2009.

40. سمير سعيفان، خلفيات الثورة دراسات سورية، مجموعة مؤلفين، ص 116، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2013، ص 116.

41. المرجع السابق، ص 117

42. لم يقتصر السكن العشوائي على أحزمة الفقراء التي تحيط بالمدن، فقد شهدت ضاحيتا يعفور والصبورة القريبتين من دمشق منطقة سكن عشوائي واسعة للأغنياء، وقامت فيها فلل كبيرة تحوطها حدائق واسعة تبلغ قيمتها بضعة ملايين حتى عشرات ملايين الدولارات، يقيم فيها كبار مسؤولي الدولة ورجالات أعمال القطاع الخاص، وأصبحت منطقة سكن العديد من السفراء، وعلى الرغم من ذلك، افتقدت إلى التنظيم والخدمات، شوارع ضيقة ومن دون ساحات ومرافق. إنها عقلية النظام.

وبحسب التعداد العام للسكان والمساكن الذي أجري سنة 2004، فقد بلغ عدد وحدات السكن العشوائي في مناطق الحضر (مدن وبلدان من دون الأرياف) نحو 483.200 وحدة سكنية، تعادل 25.1 في المئة من إجمالي عدد الوحدات السكنية في الحضر، ويقيم فيها 2.4 مليون نسمة، يشكلون 26 في المئة من سكان الحضر[43].

لم ينمُ قطاع سياحي قادر على جذب عددٍ كبيرٍ من السيّاح، على الرغم من الفرص الهائلة لتنمية السياحة السورية. ولم تنمُ القدرة الاستيعابية لأماكن المبيت التي تستوعب السائحين إلا بشكل محدود. ولم ينمُ قطاع بحث علمي (حتى البحث العلمي الزراعي) بالتعاون مع مؤسسات بحث في دول متقدمة. وبقيت القدرة العلمية لسورية متخلفة، وبقيت سورية تعاني تبعية تكنولوجية وعلمية شديدة. ولم ينمُ قطاع صحي قادر على تحسين الخدمات الصحية للسوريين، يصدّر خدماته الطبية إلى خارج سورية فتدرّ دخلًا على السوريين واقتصادهم، ويقدّر عدد المرضى السوريين الذي كانوا يذهبون إلى الأردن فقط بالآلاف، سنويًا، ويقدر ما ينفقه المريض بنحو 10000 دولار، وسطيًا.

تنمية القطاعات الخدمية هي أيضًا لم توجه لتعزيز النمو المنتج، إذ إن مساهمة المصارف الخاصة، وهي الجزء الأهم في القطاع المالي، بقيت حتى 2010 متواضعة جدًا في تمويل الاستثمارات. فالمصارف الخاصة لا تقوم عمومًا بإقراض المشروعات الاستثمارية الخاصة[44]، بل تركز نشاطها في تمويل التجارة وتجارة المفرق، أي إنها تسهم في تحريض الاستهلاك، بينما إيداعاتها المرتفعة خلقت فيضًا في سيولة المصارف الخاصة بالعملات الصعبة والعملة السورية، فتقوم باستثمار ما يودّعه المواطنون لديها بالعملات الصعبة خارج سورية. وهذا عكس الهدف الذي قامت من أجله، وهو تمويل التنمية وتمويل القطاعات الاقتصادية الأساسية المنتجة للدخل، بما فيها التمويل الاستثماري.

عطلت السلطة السورية الإصلاح الإداري وإصلاح القضاء لغايات معروفة، وكانت فرنسا قد أبدت استعدادها لمساعدة سورية في هذا الإصلاح[45]، الذي لا بدّ منه لتحسين مناخ الاستثمار ومساعدة التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة، وأرسلت أكثر من بعثة لهذه الغاية، عملت على مدى السنوات 2002 و2004، كما سعى الاتحاد الأوروبي عبر مشاريع المساعدات التقنية لأن يساعد في الإصلاح الإداري وإصلاح القطاع العام ورفع القدرة على رسم السياسات الاقتصادية. ولكن بقي هذا الجهد كله معزولًا عن التأثير، وبقيت الإدارة السورية بيروقراطية، وبقي التهرّب الضريبي والجمركي مرتفعًا جدًا، وبقي القطاع العام الكبير مترهلًا وطاقة مهدورة ويوقع خسائر هائلة سنويًا. وفي تقرير غير منشور [46] لمجلس الوزراء عن أداء الحكومة الاقتصادي عن عام 2008، بدا أن خسائر القطاع العام بلغت في عام 2007 نحو 363083 مليون ليرة سورية، أي نحو 7.5 مليار دولار. والجزء الأكبر من هذه الخسارات كان بسبب دعم أسعار المحروقات وأسعار الكهرباء وأسعار الخبز، ولم تقف الخسائر عند هذا الحد، حيث إن شركات الصناعات التحويلية (نسيجية وغذائية وكيميائية وهندسية وإسمنت) سجلت خسارة بلغت 2680 مليون ليرة سورية، وكذلك مصانع الإسمنت خسرت، وكذلك حال

43. نقلاً عن التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية 2010 https://bit.ly/32OnpN1

44. في كثير من حواراتي الشخصية السابقة، مع مديري عدد من المصارف الخاصة، كان تبريرهم لعدم منح قروض استثمارية كبيرة للقطاع الخاص تسدد على عدة سنوات، هو فساد القضاء السوري الذي يعوق أي إجراء يمكن للمصرف اتّخاذه ضدّ المعسرين والمتأخرين عن الدفع، فصاحب العمل الخاص يستطيع بسهولة رشوة المحكمة وتعطيل أي حكم بحقه، بينما لا يستطيعون هم فعل الأمر نفسه.

45. كان الرئيس الفرنسي جاك شيراك أول من استقبل بشار الأسد في قصر الإليزيه سنة 1999 قبل توليه الرئاسة. وكان ثمة اهتمام فرنسي برئاسته، وأمل شيراك بتنمية العلاقات بين البلدين على نحو أفضل. ولكن سرعان ما اكتشف شيراك والفرنسيون أنهم علّقوا أمالهم في غير مكانها، وبرز الخلاف حين لم يف بشار الأسد بوعده، بتلزيم حقول الغاز في جنوب غرب تدمر لشركة توتال الفرنسية. فتدهورت العلاقات حتى سنة 2007 ومجيء ساركوزي للرئاسة الفرنسية.

46. تقرير غير منشور عن أداء الحكومة السورية الاقتصادي لعام 2008

المصرفين الزراعي والصناعي الذين سجّلا خسارة في العام نفسه بلغت 916 مليون ليرة سورية، كما سجل قطاع المقاولات الحكومي خسارات بلغت 3182 مليون ليرة سورية، على الرغم من أن نحو نصف الشركات لم تدرج في التقرير. وعمومًا، لدى الدولة السورية نحو 250 شركة عامة إنتاجية وخدمية، يحقق ثمانية منها أرباحًا كبيرة، مثل الاتصالات والمصرف التجاري والتبغ، بينما يحقق معظمها خسائر، والقليل منها يتوازن. وجميع هذه الخسارات سببها الهدر والفساد وسوء الإدارة. ويقدّم تقرير أمانة الشؤون الاقتصادية في اتحاد نقابات العمال تقويمًا قاسيًا لسياسة الحكومة تجاه إصلاح القطاع العام، ويبين في تقريره أن «القطاع العام في سورية ما زال يواجه الصعوبات التي تتعمق باستمرار، نتيجة عدد من العوامل، كان من أبرزها -في تلك الأيام- احتدام حمّى المنافسة من القطاع الخاص ومن البضائع المستوردة، بنتيجة الانفتاح المتسرع على الأسواق الخارجية، من دون المبادرة لإصلاح هذا القطاع. من أبرز القطاعات التي تعرضت للتخسير، الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية، إذ كان لديها 18 شركة خاسرة عام 2007، وسبع شركات رابحة وشركتان حديثتان. وارتفعت الخسائر من 430 مليون ليرة عام 2006، إلى 987 مليونًا عام 2007»[47].

في ظلّ هذا الوضع، كانت الحكومة تُضطر إلى استعمال جزءٍ من احتياطي الدولة، لتغطية جزءٍ من عجز الموازنة وتلبية حاجاتها للسيولة. أما الجزء الآخر من عجز الموازنة فقد تم حله بطرق ضارة اجتماعيًا، أي بتقليص الإنفاق الاستثماري، وتقليص الدعم الحكومي للسلع الأساسية، خصوصًا الطاقة، من دون تعويض أصحاب الأجور عن كامل تأثير ارتفاعات الأسعار وارتفاع التضخم التي حدثت وتحدث. وهذا خلق آثارًا اجتماعيةً ضارةً ستجد تعبيراتها السلبية مستقبلًا.

الاختلال الآخر هو الخلل بين الأجور والأسعار، حيث تم تحرير الأسعار من دون تحرير الأجور. فقد بنيت معادلة نظام الأجور والأسعار في سورية في الستينيات والسبعينيات على أجور قليلة، مقابل سلع وخدمات أساسية منخفضة السعر أو مجانية. ثم تم تحرير أحد طرفي المعادلة، أي أسعار السلع والخدمات وتقليص الدعم، بينما بقي الهيكل الأساسي لنظام الأجور السابق دون إجراءات تعويضية مكافئة، وذلك بضغط من قطاع الأعمال، وبدوافع خفض التكلفة وخفض نفقات الخزينة، بدلًا من العمل على زيادة إيرادات الخزينة من مكافحة التهرب الضريبي والجمركي ورفع الإنتاجية.

والنتيجة أن معدلات الفقر ارتفعت عام 2007 إلى 33,2 في المئة، وفق خط الفقر الوطني، أي نحو 5.3 مليون نسمة منهم 12.3 في المئة في فقر مدقع، وكانت نسبة الفقر المدقع في المنطقة الشرقية هي الأعلى، حيث بلغت 15 في المئة[48]. ويحدث اختلال آخر في توزيع الناتج، إذ تنخفض حصة الأجور وترتفع حصة الأرباح، وتتجمع الأرباح في أيادي أقل فأقل، وتمتنع الحكومة عن نشر بيانات عن هذا التوزيع. ويظهر هذا في نمو مظاهر الاستهلاك الباذخ، مكونًا قشرة سطحية وواجهة أمامية، بينما يختفي تحت القشرة وخلف الواجهة بؤس يتزايد. ويبين تقرير اتحاد نقابات العمال الحكومي أن «غياب العدالة في توزيع الدخل يتسبب في اتساع قاعدة الفقر، إذ يقدر عدد الفقراء في سورية بنحو 5.3 مليون إنسان، وهؤلاء يعيشون على أقل من 90 ليرة يوميًا للسكن والصحة والتعليم والطعام ونقل وإكساء وغير ذلك..... فالحدّ الأدنى للمعيشة الذي تعترف به الحكومة هو 25 ألف ل.س شهريًا، بينما متوسط الأجور الشهرية هو 9 آلاف ل.س، وبطرح الرقمين نستنتج أن الحد الأدنى للهوة بين ما تحتاجه الأسرة

47. تقرير أمانة الشؤون الاقتصادية في اتحاد نقابات العمال في سورية، الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 2009.

48. التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية 2010 https://bit.ly/32OnpN1 وهو تقرير يعتمد الأرقام الرسمية التي تميل إلى التجميل.

السورية شهريًا، وبين ما تحصل عليه شهريًا هو 16 ألف ليرة سورية»[49].

من المتعارف عليه أن تقويم أي سياسة إنما يقاس بنتائجها. ولا تختلف التقارير الحكومية غير المنشورة عن هذا التقويم، مثل «تقرير مراجعة منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة 2006-2010»[50]، الذي أعدته هيئة تخطيط الدولة ذاتها، وهو تقرير غير منشور، لأن سياسة النظام كانت تقوم على إخفاء النتائج وإعلان شيء مخالف. وقد أوضح التقرير أن قطاع الزراعة قد تراجع بشكل حاد عام 2007، وتوقّع استمرار التراجع في عام 2008، وتراجعَ الاستثمار الخاص والعام بمعدل 12 في المئة، وتراجعت نسبة الادخار المحلي إلى الناتج 18 في المئة، كمتوسط للفترة 2006 -2008، بينما يحتاج الاقتصاد الوطني إلى ما لا يقل عن 25 – 30 في المئة كمعدل استثمار، مع عائد لا يقل عن 20 في المئة، كي يحقق معدل نمو بين 5 – 6 في المئة. وبلغت إنتاجية العمل، وهي حاصل تقسيم قيمة الناتج على عدد المشتغلين، (245) و(257) ألف ل.س، في السنة في عامي 2006 و2007 على التوالي، أي نحو 5000 دولار فقط في السنة، وهي قيمة متواضعة. وتراجعت حصة العمل في عام 2007 إلى 30 في المئة من الناتج المحلي، بينما بلغت حصة الملكية نحو 70 في المئة، وهو توزيع يشير إلى تراجع العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول، وزادت نسبة السكان تحت خط الفقر الشديد من 11.3 في المئة عام 2004، إلى 12.2 في المئة عام 2007. وزادت نسبة السكان تحت خط الفقر العام، من 30 في المئة، إلى 34.5 في المئة[51]. وهذا يشير إلى ضعف الطابع الاجتماعي لسياسات الخطة الخمسية العاشرة التي مالت نحو السياسات الليبرالية، استجابة لمصالح النخب الريعية الصاعدة، من دون مراعاة للجانب الاجتماعي ولمصالح الفئات الواسعة من السوريين.

تفسّر هذه السياسة الاقتصادية تركّز الحراك الشعبي الذي خرج ضدّ النظام في ربيع 2011، في الأحياء الفقيرة في المدن وفي الأرياف. ذلك بأن سياسة نظام البعث الذي سعى في الستينيات والسبعينيات لاتباع سياسات محابية للفقراء وتوسيع الخدمات كالتعليم والصحة وشبكة الطرق وإيصال الكهرباء للأحياء الفقيرة والقرى البعيدة ودعم الزراعة ودعم أسعار السلع الأساسية وتوسيع الاستهلاك للأرياف، ساعدت النظام في تحشيد فقراء الريف والمدن في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، في مواجهة تمرّد الإخوان المسلمين، ولكنه لم يحافظ على هذا الزخم، وفشل في الاستمرار في تلك السياسة.

فبعد أن رسّخ قادة السلطة الجديدة أقدامهم في المدينة، تناسوا أصلهم الريفي، لأن المدينة هي مركز السلطة، كما تآكلت مزايا الإصلاح الزراعي ومزايا السياسات الزراعية، وخاصة بدءًا من أزمة منتصف ثمانينيات القرن العشرين، وعاد الريف ليعاني نقصَ الخدمات وقلة فرص العمل، وعادت الفروقات تنمو بين الأرياف والمدن الرئيسية، وبين الأحياء الفقيرة والأحياء الغنية في المدينة، وبقيت مدينتا دمشق وحلب قطبين رئيسين، لتركز وتمركز مؤسسات الدولة ومشاريعها ومؤسساتها وفرص العمل والاستثمار، حتى استثمارات القطاع الخاص تركزت في مدينتي دمشق وحلب بالدرجة الرئيسة، ثم في مدينتي حمص واللاذقية إلى حدٍّ ما، بينما بقيت مناطق الأرياف والمدن الصغيرة مهملة، وتسبب ذلك في هجرة كبيرة من الريف إلى المدينة، وهجرة باتجاه دول الخليج بحثًا عن فرصة عمل، ولم ينجح النظام في وقفها، فترك ذلك أثرًا سيئًا على الريف، وبخاصة المناطق الشرقية من سورية، كما لم ينجح في استيعابها في المدن الرئيسية، فتشكلت حول هذه المدن أحياء سكن عشوائيّ واسعة تفتقر إلى أبسط شروط المدنية.

49. تقرير أمانة الشؤون الاقتصادية في اتحاد نقابات العمال في سورية، الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 2009.

50. تقرير مراجعة منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة 2006-2010.

51. خط الفقر الشديد يشير إلى دخل أقل من دولار واحد في اليوم للفرد، بينما يشير خط الفقر العام إلى دخل الفرد الذي يقل عن دولارين في اليوم.

استخلاص من حالة سورية

تقدم الحالة السورية نموذجًا مشخصًا لحكم العسكر، في عدد من البلدان العربية الأخرى، مثل العراق ومصر وليبيا والجزائر واليمن والسودان، أي تلك البلدان التي قامت فيها انقلابات عسكرية مشابهة استولت على السلطة، تحت ضجيج شعارات العدالة الاجتماعية والاشتراكية والوحدة العربية، كما ينطبق على كثير من دول العالم الأخرى التي اتبعت نهجًا سياسيًا واقتصاديًا، مثل النظام الشمولي العسكري الإيراني. فهذه الأنظمة التي تقيم نظامًا شموليًا ودولةً متغولةً تلتهم المجتمع بكل جوانبه تنجحُ في سنواتها الأولى في خلق تحشيد اقتصادي واجتماعي من خلال سياساتها الشعبوية، مستفيدة من الغضب المتراكم من سياسات بوراجوازيات وطنية هشة ورغبة شعبية في التغيير، ومستفيدة من آثار إجراءاتها التي تقوم بها في السنوات الأولى من حكمها، والتي تخلق حراكًا شعبيًا واسعًا يتيح لأبناء الفئات الشعبية أن يصعدوا السلم الاجتماعي، مستفيدة في هذا كله في مركزتها للفائض الاقتصادي في يدها، بحكم مركزتها للسياسة والاقتصاد.

ولكن هذه الأنظمة تفشل، على المدى المتوسط والبعيد، لأنها تصادر قوى المجتمع، وتمنع توليد طاقات جديدة، فيضمر المجتمع وتضمر قدرات شعوب هذه الدول المحبوسة في صندوق كبير بحجم وطن. وهذا النمط من الأنظمة أعطى نتائج مشابهة، في كل من مصر والعراق وليبيا والجزائر واليمن، بالرغم من تباين الأصول الدينية والمذهبية للفئات الحاكمة.

إن الفشل الاقتصادي لهذه الأنظمة لا يعود لفرضها نظامًا سياسيًا استبداديًا يصادر الحريات العامة، بقدر ما يعود إلى هيمنة الدولة على الاقتصاد. فثمة تجارب أخرى حكمتها أنظمة سياسية مستبدة، ولكنها استطاعت أن تحقق تنمية اقتصادية، حين تركت الاقتصاد للقطاع الخاص ووجّهته وساعدته، ومن أبرز تلك التجارب تجربة كوريا الجنوبية وتجربة سنغافورة. بل إن تجربة الصين التي تحقق نجاحات مذهلة منذ 1978 تبين أن تحقيق النجاح نما باضطراد مع إفساح المجال أمام القطاع الخاص، بالرغم من بقاء النظام السياسي الشمولي دون تغيير.

مراجع البحث:

عزمي بشارة، الجيش والسياسة، إشكاليات نظرية ونماذج عربية، الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2018، بيروت

تقرير مشروع سورية 2025

رايموند هنيبوش، تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث، دار رياض نجيب الريس – لندن 2014.

رايموند هينيبوش Raymond Hinnebusch خلفية تاريخية: الاقتصاد السياسي للاستبدادية الشعبوية في سورية 1963-2000، ورقة غير منشورة قدمت في ندوة مركز دراسات سورية في جامعة سانت أندروز في نيسان/ أبريل 2008.

رايموند هنيبوش، ثورة من فوق، ترجمة حازم نهار، دار رياض نجيب الريس 2011 ص 126.

حنا بطاطو، فلاحو سورية، ترجمة عبد الله فاضل ورائد نقشبندي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014.

فولكر بيرتس، الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد، دار رياض نجيب الريس 2012 (ص121).

كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، دار النهار– بيروت 2011 (ص 319).

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لندن https://www.iiss.org/en/regions/syria

طارق عزيزة، علويو سورية من العزلة إلى لعنة السلطة، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، أورورا سوتيمانو Aurora Sottimano: الأيديولوجية والخطاب في عهد https://bit.ly/3jzVVAG الإصلاحات البعثية: نحو تحليل للحاكمية الاستبدادية، ورقة غير منشورة قدمت في ندوة مركز دراسات سورية في جامعة سانت أندروز في نيسان/ أبريل 2008.

أنجيلا جويا Angela Joya، الانتقال السوري خلال الفترة 1970-2005 من مركزية الدولة إلى اقتصاد السوق، ورقة غير منشورة قدمت في ندوة مركز دراسات سورية في جامعة سانت أندروز في نيسان/ أبريل 2008.

سامر عبود Samer Abboud، النموذج الانتقالي والوضع في سورية، ورقة غير منشورة قدمت في ندوة مركز دراسات سورية في جامعة سانت أندروز في نيسان/ أبريل 2008.

سورين شميدت Søren Schmidt الدور التنموي للدولة في سورية، ورقة غير منشورة قدمت في ندوة مركز دراسات سورية في جامعة سانت أندروز في نيسان/ أبريل 2008.

فرديناند أرسلانيان Ferdinand Arslanian، النمو في الفترة الانتقالية والأداء الاقتصادي في سورية، ورقة غير منشورة قدمت في ندوة مركز دراسات سورية في جامعة سانت أندروز في نيسان/ أبريل 2008.

ميريام عبابسة Myriam Ababsa، الإصلاح الزراعي المضاد في سورية (2000-2010)، ورقة غير منشورة قدمت في ندوة مركز دراسات سورية في جامعة سانت أندروز في نيسان/ أبريل 2008.

سلام سعيد Salam Said، تأثير تحرير التجارة على الصناعة السورية: صناعة الغزل والنسيج وزيت الزيتون، ورقة غير منشورة قدمت في ندوة مركز دراسات سورية في جامعة سانت أندروز في نيسان/ أبريل 2008.

جورج ميشيل دوستال Jörg Michael Dostal، الاتحاد الأوروبي والإصلاح الاقتصادي في سورية، ورقة غير منشورة قدمت في ندوة مركز دراسات سورية في جامعة سانت أندروز في نيسان/ أبريل 2008.

سمير سعيفان Samir Seifan، مفارقة الإصلاح في سورية، ورقة غير منشورة قدمت في ندوة مركز دراسات سورية في جامعة سانت أندروز في نيسان/ أبريل 2008.

الدستور السوري لسنة 1973.

- Samir Seifan; Syria on the Path to Economic Reform, University of St. Andrews Centre for Syrian Studies, 2010

مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسسة بحثية ثقافية تُعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتمّ بالتنمية الاجتماعية والثقافية، والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، واستنهاض وتمكين الطاقات البشرية السورية، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان.

- أبحاث سياسية
- أبحاث اجتماعية
- أبحاث اقتصادية
- ترجمات

www.harmoon.org

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
Harmoon Center for Contemporary Studies
Harmoon Araştırmalar Merkezi
Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663
Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055
Tel. +90 (212) 524 04 05